المسئولية الاجتماعية للشركات
ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في مصر

د. محمد عيد بلبع
دكتوراه الاقتصاد والمالية العامة
جمهورية مصر العربية

الملخص

ترتكز التنمية المستدامة على خلق فرص العمل والتعليم والتخفيف من وطأة الفقر والإدارة البيئية الرشيدة، وفي حين ينبغي لجميع الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية أن تشارك في هذا الجهد، يقع على كاهل الشركات دور بالغ الأهمية، فعليها المشاركة والمساهمة في الارتقاء بمستوى المجتمعات التي تعمل في ظلها، وبمقدورها أن تقوم بهذا الدور من خلال مبادرات المسئولية الاجتماعية للشركات التي تتماشى مع أهداف التنمية الوطنية.

وحيث يعتبر تحقيق التنمية المستدامة في مصر حجر الزاوية للوصول للازدهار المنشود والاستقرار على المدى الطويل، يجدر بالشركات بوصفها كيان وطني صالح المشاركة في التنمية المستدامة والمساهمة في الارتقاء بمستوى مجتمعاتها، وبناءً عليه تحتاج إلى موائمة نفسها مع هذه الأهداف الوطنية التي تتمحور حول التنمية المستدامة، وذلك باستخدام الأداة القوية لمبادرات المسئولية الاجتماعية للمساعدة في تحقيق هذه الأهداف.

ولا شك أن ثمة علاقة وثيقة تربط بين المسئولية الاجتماعية للشركات ومفهوم حوكمة الشركات باعتبارها أحد أهم ركائزها من ناحية وبين التنمية المستدامة من ناحية أخرى، فمثلما تؤدي الحوكمة الرشيدة للشركات إلى تعزيز آفاق التنمية المستدامة بالدول باعتبارها منهج يساعد القادة والمدراء على تحقيق التنمية المستدامة، حيث إن اتباع المبادئ السليمة لحوكمة الشركات سيؤدي إلى خلق الاحتياطات اللازمة ضد الفساد وسوء الإدارة، مع تشجيع الشفافية في الحياة الاقتصادية ومكافحة مقاومة المؤسسات للإصلاح، فإن قوة الاستدامة في المجال الاقتصادي، وما يصاحبها من إصلاحات مؤسسية، يكون من شأنه إتاحة القاعدة اللازمة لتحسين أوضاع الحوكمة بالقطاعين العام والخاص من خلال تطبيق المسئولية الاجتماعية للشركات حال مراعاة البيئة والعدالة الاجتماعية وخلق الفرص للأجيال القادمة.

بناءً على ما تقدم، نحاول من خلال هذا البحث إلقاء الضوء على المسئولية الاجتماعية للشركات وأهمية تطبيق آلياتها على الشركات في مصر من خلال التوعية بضرورة الأخذ بعين الاعتبار القيم الأخلاقية والاجتماعية والبيئية إلى جانب الربحية التجارية، وذلك للوصول إلى مؤسسة مستدامة ومن ثم اقتصاد مستدام.

الكلمات المفتاحية: *التنمية المستدامة، المسئولية الاجتماعية للشركات، الإدارة الرشيدة، حوكمة الشركات.*

تمهيد

أصبحت قضية «التنمية المستدامة» منذ منتصف الثمانينيات ومع ظهور هذا المصطلح الحديث، غاية وهدفا يمكن من خلالها تطبيق كافة مفاهيم العدالة الاجتماعية والإنصاف الإنساني، إضافة إلى حتمية إدماج التنمية المستدامة كمدخل رئيس لتحقيق التنمية الشاملة، ومن ثم العدالة الاجتماعية.

* تم استلام البحث في نوفمبر 2017، وقبل للنشر في يونيو 2018.

ونظرًا لما تمر به مصر من تحديات كبيرة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، أصبح تحقيق التنمية المستدامة – في ظل الإطار العالمي التنافسي - أكثر إلحاحًا مع الأوضاع الاقتصادية الحالية من تحرير سعر صرف الجنيه وارتفاع أسعار الطاقة وغيرها، مما دعى إلى اعتماد الاستراتيجية المصرية للتنمية المستدامة وإطلاقها العام الماضي 2016 تحت عنوان «رؤية مصر 2030» لتكون مسارًا تنمويًا يجعل مصر بحلول عام 2030 ذات اقتصاد تنافسي متنوع يعتمد على الابتكار والمعرفة، حيث تستهدف هذه الاستراتيجية أن تكون مصر واحدة من أفضل 30 دولة في العالم على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

وحيث برز الاهتمام بمفهوم الإدارة الرشيدة أو حوكمة الشركات في العديد من الاقتصادات المتقدمة والناشئة، خلال العقود القليلة الماضية، نتيجة للتداعيات والانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي تطرأ عالميًا من فترة إلى أخرى، ونظرًا لما تعاني منه الشركات والمؤسسات الوطنية والعالمية من فشل في مواجهة هذه الأزمات والكوارث التي تعصف باقتصاداتها وتنعكس على برامجها التنموية، كان لابد من إنشاء نظام يُؤَمِّن توجيه جميع الأعمال وإدارتها داخل الشركة وخارجها من أجل التأكد من أن تنفيذ الأعمال والإجراءات تم وفق أسلوب مُحكَم يحدد مسئوليات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للشركة وواجباتهم، مع الأخذ في الاعتبار حماية حقوق جميع المساهمين باختلاف أحجامهم وحماية حقوق أصحاب المصالح المختلفة مع الشركة بما في ذلك تنمية المجتمع والبيئة المحيطة.

لذا لزم التطرق إلى المسئولية الاجتماعية للشركات بوصفها أحد أهم ركائز حوكمة الشركات ومدى أهمية تأثيرها في العديد من النواحي الاقتصادية والقانونية والاجتماعية التي تهدف إلى صالح الأفراد والمؤسسات والمجتمعات ككل بما يعمل على سلامة الاقتصادات وتحقيق التنمية الشاملة في كل من الدول المتقدمة والناشئة على حد سواء، ذلك أن ظهور مفهوم «الحوكمة» كان جزءًا من ثقافة عالمية تنهض على تعزيز مشاركة الأطراف المجتمعية المختلفة مع الحكومة في صنع وتنفيذ السياسات العامة، للتعبير عن التفاعل أو المشاركة بين الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص لتحقيق التنمية المستدامة. مما دعى إلى ضرورة لفت نظر الشركات الصناعية بمسئوليتهم تجاه مجتمعهم ونشر الوعي فيما بينهم بالفوائد العظيمة لمبادرات التنمية المستدامة ليس على المجتمع فحسب ولكن على مصانعهم ومؤسساتهم والعاملين بها وجميع أصحاب المصالح المرتبطين بالشركة.

مشكلة البحث

تشير المعلومات والدراسات إلى أن عدم قدرة الدولة المصرية على تحقيق التنمية المستدامة يرجع لعدة أسباب، لعل من أهمها عدم تطبيق نظم الإدارة الرشيدة وحوكمة الشركات والتي من أهم ركائزها المسئولية الاجتماعية للشركات، الأمر الذي يفوّت فرصًا كثيرة لتحقيق التنمية المستدامة لما لتطبيق آليات حوكمة الشركات من آثار فعّالة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، لذا كان الاهتمام بتطبيق المسئولية الاجتماعية للشركات هو الحل الأمثل والأسلم والأسرع لمعالجة قضية التنمية المستدامة، لكل هذه الأسباب جاء اهتمام العديد من الباحثين الاقتصاديين والكُتّاب والمحللين وغيرهم في معالجة هذه الأمور.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى:

- التعرف على مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها وأبعادها المختلفة.
- التعرف على مفهوم حوكمة الشركات وأهميته بالنسبة للشركة وللاقتصاد القومي.
- التعرف على أثر تطبيق المسئولية الاجتماعية للشركات على تحقيق التنمية المستدامة في مصر.
- التعرف على دور الشركات في تحقيق التنمية المستدامة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

أهمية البحث

تتضح أهمية البحث من أهمية تطبيق المسئولية الاجتماعية للشركات كأحد ركائز حوكمة الشركات ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، كما يُسهم هذا البحث إسهامًا علميًا في حل القصور في بعض الجوانب، بما يعزز دور الحَوكمة والمسئولية الاجتماعية للشركات، كما يهتم البحث بإبراز أهمية دور الدولة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تشجيع الشركات على تحمل مسئوليتها تجاه المجتمع والبيئة التي تعمل بها وسبل تحقيق ذلك.

منهجية البحث

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي والكمي العام وذلك بالاستناد إلى واقع المعلومات والنشرات والتقارير الدولية والأبحاث والدراسات والدوريات العلمية ومصادر المعلومات الإلكترونية المتوافرة.

الدراسات السابقة

1- **دراسة أسامة الخولي: الإدارة والبيئية والتنمية المستدامة.**

وهذه الدراسة عبارة عن ورقة عمل قدمت عام 2000 لمؤتمر الإدارة البيئية في الوطن العربي المنعقد في الرباط في الفترة 19-21 أكتوبر عام 2000، وبحثت الدراسة مفاهيم التنمية المستديمة والإدارة البيئية وملامح استراتيجية العمل البيئي العربي، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك غيابًا لأسس واستراتيجيات الإدارة البيئية السليمة في الكثير من الدول العربية سواء أكان ذلك على مستوى الدولة نفسها، أم على مستوى المشروعات والمنشآت، وأوصت الدراسة بضرورة وضع وتطبيق استراتيجية بيئية واضحة للحيلولة دون استفحال الكثير من المشكلات البيئية في الوطن العربي.

2- **دراسة نجاة النيش: الطاقة والبيئة والتنمية المستدامة.**

نشر هذه الدراسة المعهد العربي للتخطيط في الكويت عام 2001، وهدفت الدراسة إلى إبراز سبل التوفيق بين الطاقة والبيئة والتنمية المستديمة وذلك من أجل التخفيف من حدة المشكلات البيئية الناجمة عن الاستهلاك المتسارع لمصادر الطاقة وبالذات الأحفوري منها، وفي سبيل ذلك أوصت الدراسة بضرورة الاستعانة بطاقات بديلة مختلفة.

3- **دراسة أبو زنط وغنيم، التنمية المستدامة: دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى.**

نشرت هذه الدراسة في مجلة المنارة/ مجلد 12، عدد 1، عام 2006، وهدفت الدراسة إلى استعراض مفهوم التنمية المستديمة ومحتواها، وتحليلها، وبيان الفلسفة التنموية التي تشكل أرضية هذا المفهوم. وقد توصلت الدراسة إلى أن التنمية المستديمة هي أسلوب حياة، ونمط معيشة، تحكمه أطر أخلاقية إنسانية، إلى جانب أنها نمط تنموي يمتاز بالعقلانية والرشد، ويسعى إلى خلق مجتمع أقل ميلاً للنزعة المادية من تغيير كثير من المفاهيم الثقافية السائدة التي تقوم على مبدأ الأكثر هو الأفضل في جوانب الحياة المختلفة.

4- **دراسة فريد كورتل، حوكمة الشركات: منهج القادة والمدراء لتحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي.**

نشرت هذه الدراسة في مجلة كلية العلوم الاقتصادية، جامعة كسكيدة، الجزائر، عام 2007، وهدفت الدراسة إلى بحث موضوع حوكمة المؤسسات واعتبارها كمنهج يساعد القادة والمدراء على تحقيق التنمية المستدامة، حيث يرى أن اتباع المبادئ السليمة لحوكمة المؤسسات سيؤدي إلى خلق الاحتياطات اللازمة ضد الفساد وسوء الإدارة، مع تشجيع الشفافية في الحياة الاقتصادية ومكافحة مقاومة المؤسسات للإصلاح. مع الأخذ في الاعتبار استدامة عملية التنمية الاقتصادية مع مراعاة البيئة والعدالة الاجتماعية وخلق الفرص للأجيال القادمة. وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق التسيير الراشد والحوكمة في المؤسسة الاقتصادية ليس مشروطا بوصول المؤسسة إلى تحقيق ربحيتها التجارية فقط بل يستلزم عليها تحقيق التسيير المستدام من خلال تحقيق كل من الربحية الاجتماعية والبيئية وبمشاركة متكافئة ومتوازنة بين الدولة وحكومتها ومؤسساتها، وبين مجتمعات المجتمع المدني العديدة، في ظل رقابة شعبية مزدوجة تقوم على النزاهة والشفافية، وهنا تبرز الحوكمة كمنهج إداري يساعد على التفكير برؤى متعددة تأخذ بعين الاعتبار القيم الأخلاقية والاجتماعية والبيئية للوصول إلى مؤسسة مستدامة.

خطة البحث

تنقسم هذه الدراسة إلى مبحثين رئيسين، يشمل المبحث الأول منها عرضًا لماهية التنمية المستدامة وأبعادها وعلاقتها بالمسئولية الاجتماعية للشركات، أما المبحث الثاني فقد تضمن أثر تطبيق المسئولية الاجتماعية للشركات على تحقيق التنمية المستدامة في مصر.

المبحث الأول- ماهية التنمية المستدامة وعلاقتها بالمسئولية الاجتماعية للشركات

- المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة وأهميتها.
- المطلب الثاني: أبعاد التنمية المستدامة وأهدافها.

المبحث الثاني- أثر تطبيق المسئولية الاجتماعية للشركات على تحقيق التنمية المستدامة في مصر.

- المطلب الأول: ماهية حوكمة الشركات وعلاقتها بالمسئولية الاجتماعية للشركات.
- المطلب الثاني: مفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات وأهميتها.
- المطلب الثالث: علاقة المسئولية الاجتماعية للشركات بالتنمية المستدامة في مصر.

المبحث الأول- ماهية التنمية المستدامة وعلاقتها بالمسئولية الاجتماعية للشركات

تُعد التنمية المستدامة، الضابط الرئيس للسياسات الاقتصادية التي وصلت إليها العولمة النيوليبراليّة، في تعاملها مع البيئة والثروات الطبيعيّة على نحو بدأ يهدد شعور الإنسان بالأمان والاستقرار، بعدما كان يعتقد أن الأرض هي مصدر للثروات لا ينضب، وطاقة للتجديد الطبيعي غير المحدود. وقد أكدت تقارير الخبراء في اللجنة الدوليّة لتغير المناخ، بما لا يسمح بالشكّ، أن أنشطة الإنسان هي المسئولة عما وصلت إليه الأخطار على مستقبل البشرية برمّتها.

ويُشكِّل مفهوم التنمية المستدامة في إطاره العام منهجًا متكاملاً لما يتميز به من ربط عضوي تام ومتكامل، فهو يجمع ما بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع، بحيث لا يمكن النظر إلى أي من هذه المكونات الثلاثة بشكل منفصل، فالاقتصاديون يركزون على الأهداف الاقتصادية أكثر من غيرها، كما يؤكد البيئيون على أهمية حماية الطبيعة، في حين يُشدد الاجتماعيون على مبادئ العدالة الاجتماعية وتحسين نوعية الحياة، ولهذا تختلف تعريفات الاستدامة من اختلاف المنظور.

وقد شكّل الإنسان محور التعريفات المقدمة بشأن التنمية المستدامة، حيث تتضمن تنمية بشرية قائمة على تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم والرفاه الاجتماعي. وقد أشار تقرير اللجنة العالمية للتنمية والبيئة «برونتلاند» إلى أن «التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر من دون النيل من قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها». كما إن عبارة تنمية مستدامة تعني نمطًا من التنمية لا تفرّط في استثمار مصادر الثروات الطبيعية، التي ترتكز عليها هذه التنمية، أو تخرّبها، أي تنمية تعمل على تجديد الموارد والثروات وإعادة التصنيع بشكل يضمن بيئة نظيفة وصالحة لحياة الأجيال الحاضرة والقادمة.

وتتضمن التعريفات الاقتصادية المختلفة للتنمية المستدامة أبعادًا متعددة لهذه المفهوم تتداخل فيما بينها بالشكل الذي يجعل التركيز على معالجتها يُحرز تقدمًا ملموسًا في تحقيق التنمية المستهدفة، ومن خلال هذا المبحث سيتم الإشارة إلى ثلاثة أبعاد رئيسة حاسمة ومتفاعلة هي كل من الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وبناءً على ما تقدم، سوف نتناول في هذا المبحث دراسة مفهوم التنمية المستدامة وأهميتها مع بيان أبعادها وأهدافها، وذلك من خلال مطلبين، على النحو التالي:

- المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة وأهميتها.
- المطلب الثاني: أبعاد التنمية المستدامة وأهدافها.

المطلب الأول- مفهوم التنمية المستدامة وأهميتها

تمثل التنمية المستدامة فرصة جديدة لنوعيّة النمو الاقتصادي وكيفيّة توزيع منافعه على طبقات المجتمع كافة، وليس مجرّد عمليّة توسع اقتصادي، لا تمنع من ازدياد الفوارق بين دخول الأفراد والجماعات، إن كان بين دول الشمال والجنوب أو داخل الدول النامية نفسها. فالتنمية المستدامة تفرض نفسها كمفهوم عملي للمشكلات المتعدّدة التي تتحدّى البشرية. حيث تسمح بتقييم المخاطر ونشر الوعي وتوجيه العمل السياسي على المستويات المحلّية والإقليميّة والدولية (ريمون حداد، 2006).

كما يتضمن اعتماد التنمية المستدامة، عنصرًا جوهريًا في مخططات الدول والشركات، وخصوصًا فيما يتعلق بالقوانين الداخلية التي تنظم مشروعات الاستثمارات، بغية حماية البيئة ومنع التصحر، واتخاذ إجراءات لتأمين سبل الحصول على مياه الشرب المأمونة، وتحسين الصرف الصحي للمجتمعات القادمة. ومن أجل معالجة الفقر في العالم سوف يتطلب ذلك منح أكثر البلدان فقرًا، إعفاءً دائمًا من الديون وتحقيق تجارة عادلة من خلال وصول البلدان النامية إلى الأسواق (Christophe Aguiton, 2001).

نتناول ماهية التنمية المستدامة وأهميتها، وذلك على النحو التالي:

أولاً- ماهية التنمية المستدامة

نتناول فيما يلي الأصل التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة، ثم المعنى اللغوي لها، وأخيرا المفهوم الاصطلاحي، وذلك على النحو التالي:

1- الأصل التاريخي للتنمية المستدامة:

يلاحظ المتتبع لتاريخ التنمية على الصعيد العالمي والإقليمي تطورًا مستمرًا وواضحًا في مفهومها ومحتواها، وكان هذا التطور بمثابة استجابة واقعية لطبيعة المشكلات التي تواجهها المجتمعات، وانعكاسًا حقيقيًا للخبرات الدولية التي تراكمت عبر الزمن في هذا المجال، ويمكن تمييز أربع مراحل رئيسة لتطور مفهوم ومحتوى التنمية في العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى وقتنا الحاضر وهذه المراحل هي:

أ- التنمية رديفًا للنمو الاقتصادي:

تميزت هذه المرحلة التي امتدت تقريبًا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف العقد السادس من القرن العشرين في الاعتماد على استراتيجية التصنيع كوسيلة لزيادة الدخل القومي وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وسريعة، وقد تبنت بعض الدول استراتيجيات أخرى بديلة بعدما فشلت استراتيجية التصنيع في تحقيق التراكم الرأسمالي المطلوب الذي يمكن أن يساعدها في التغلب على مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، ومن هذه الاستراتيجيات: استراتيجية المعونات الخارجية، والتجارة من خلال زيادة الصادرات (D. Nohlen and F. Nuscheler, 1982). ويعتبر نموذج وولت رستو W. Rostow المعروف باسم «مراحل النمو الاقتصادي» أحد النماذج المشهورة التي تعكس مفهوم وعملية التنمية ومحتواها في هذه المرحلة (عوض الحداد، 1993).

ب- التنمية وفكرة النمو والتوزيع:

غطت هذه المرحلة تقريبًا الفترة من نهاية الستينيات وحتى منتصف العقد السابع من القرن العشرين، وبدأ مفهوم التنمية فيها يشمل أبعادًا اجتماعية بعدما كان يقتصر في المرحلة السابقة على الجوانب الاقتصادية فحسب، فقد أخذت التنمية بالتركيز على معالجة مشكلات الفقر والبطالة واللامساواة من خلال تطبيق استراتيجيات الحاجات الأساسية والمشاركة الشعبية في إعداد خطط التنمية وتنفيذها ومتابعتها (Nohlen and Nuschler, 1982). وتتجسد هذه المرحلة بشكل واضح في نموذج سيرز Seers الشهير، الذي يعرف التنمية من خلال حجم مشكلات الفقر والبطالة واللامساواة في التوزيع Inequality، وكذلك تتجسد في نموذج تودارو Todaro، الذي يحدد عملية التنمية في ثلاثة أبعاد رئيسة هي: إشباع الحاجات الأساسية، واحترام الذات Self-e-steem وحرية الاختيار To be able to choose (عثمان غنيم، 1999).

ج- التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة / المتكاملة:

امتدت هذه المرحلة تقريبًا من منتصف السبعينيات إلى منتصف ثمانينيات القرن العشرين، وظهر فيها مفهوم التنمية الشاملة، التي **تعني تلك التنمية التي تهتم بجميع جوانب المجتمع والحياة**، وتصاغ أهدافها على أساس تحسين ظروف السكان العاديين وليس من أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي فحسب، بمعنى أنها تهتم أيضًا بتركيب هذا النمو وتوزيعه على المناطق والسكان (رمزي زكي، 1984)، ولكن السمة التي غلبت على هذا النوع من التنمية تمثلت في معالجة كل جانب من جوانب المجتمع بشكل مستقل عن الجوانب الأخرى ووضعت الحلول لكل مشكلة على انفراد، الأمر الذي جعل

هذه التنمية غير قادرة على تحقيق الأهداف المنشودة في كثير من المجتمعات، ودفع إلى تعزيز مفهوم التنمية المتكاملة التي تعنى بمختلف جوانب التنمية ضمن أطر التكامل القطاعي والمكاني.

د- **التنمية المستدامة Sustainable Development:**

منذ بداية ثمانينيات القرن الماضي بدأ العالم يصحو على ضجيج العديد من المشكلات البيئية الخطيرة التي باتت تهدد أشكال الحياة فوق كوكب الأرض، وكان هذا طبيعيًا في ظل إهمال التنمية للجوانب البيئية طوال العقود الماضية، فكان لا بد من إيجاد فلسفة تنموية جديدة تساعد في التغلب على هذه المشكلات، وتمخضت الجهود الدولية عن مفهوم جديد للتنمية عرف باسم التنمية المستدامة، وكان هذا المفهوم قد تبلور لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية الذي يحمل عنوان مستقبلنا المشترك Our Common Future ونشر لأول مرة عام 1987 [1].

وقد أستحوذ موضوع التنمية المستدامة على اهتمام العالم خلال الـ 20 سنة المنصرمة وهذا على صعيد الساحة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية العالمية، حيث أصبحت الاستدامة التنموية مدرسة فكرية عالمية تنتشر في معظم دول العالمين النامي والصناعي على حد سواء تتبناها هيئات شعبية ورسمية وتطالب بتطبيقها، فعقدت من أجلها القمم والمؤتمرات والندوات. ورغم الانتشار السريع لمفهوم التنمية المستدامة منذ بداية ظهورها إلا أن هذا المفهوم مازال غامضًا بوصفه مفهومًا وفلسفة وعملية، ومازال هذا المفهوم يفسر بطرق مختلفة من قبل الكثيرين.

حيث يمكن تعريف التنمية المستدامة بأكثر من طريقة:

- **التنمية المستدامة من المنظور البيئي:** تعني ضرورة استخدام الموارد الطبيعية المتجددة بطريقة لا تؤدي إلى فنائها أو تدهورها أو تؤدي إلى تناقص جدواها المتجددة بالنسبة للأجيال القادمة، وذلك مع المحافظة على رصيد ثابت بطريقة فعالة أو غير متناقص من الموارد الطبيعية مثل: التربة والمياه الجوفية والكتلة البيولوجية.
- **التنمية المستدامة من المنظور الاقتصادي:** تعني الإدارة المثلى للموارد الطبيعية وذلك بالتركيز على الحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية، بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية ونوعيتها.

كما انصبت تعريفات اقتصادية أخرى على الفكرة الأوسع القائلة بأن «استخدام الموارد اليوم بشكل لا يقلل من الدخل الحقيقي في المستقبل»، ويقف وراء هذا المفهوم الفكرة القائلة بأن القرارات الحالية ينبغي ألا تضر بإمكانات المحافظة على المستويات المعيشية في المستقبل أو تحسينها، وهو ما يعني أن نظمنا الاقتصادية ينبغي أن تُدار حيث نعيش على أرباح مواردنا ونحتفظ بقاعدة الأصول المادية ونحسنها (فادو بلاس موسشيت، 2000).

2- **المعنى اللغوي للتنمية المستدامة:**

يعود أصل مصطلح الاستدامة Sustainability إلى علم البيئة «الإيكولوجي Ecology» حيث استخدمت الاستدامة للتعبير عن تشكل وتطور النظم الديناميكية التي تكون عرضة نتيجة ديناميكيتها إلى تغيرات هيكلية تؤدي إلى حدوث تغير في خصائصها وعناصرها وعلاقات هذه العناصر مع بعضها بعضًا، وفي المفهوم التنموي استخدم مصطلح الاستدامة للتعبير عن طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد Economy وعلم الإيكولوجي Ecology على اعتبار أن العلمين مشتقين من نفس الأصل الإغريقي، حيث يبدأ كل منهما بالجذر Eco، الذي يعني في العربية البيت أو المنزل، والمعنى العام لمصطلح Ecology هو دراسة مكونات البيت، أما مصطلح Economy فيعني إدارة مكونات البيت (Sara Schley and Joe Laur, 1997). ولو افترضنا أن البيت هنا يقصد به مدينة أو إقليم أو حتى الكرة الأرضية، فإن الاستدامة بذلك تكون مفهومًا يتناول بالدراسة والتحليل العلاقة بين أنواع وخصائص مكونات المدينة أو الإقليم أو الكرة الأرضية وبين إدارة هذه المكونات.

أما في اللغة العربية وبالرجوع إلى المعنى اللغوي الذي هو المدخل الرئيس الذي يساعد على توضيح هذا المفهوم ويساعد في تحديد المعنى الاصطلاحي الدقيق الذي على أساسه يتم فهم المصطلح، فقد جاء الفعل استدام الذي جذره (دوم) بمعنى المواظبة على الأمر، وبالتالي يشير إلى طلب الاستمرار في الأمر والمحافظة عليه (ابن منظور، 1972).

(1) يعرف هذا التقرير أحيانًا بتقرير برونتلاند Brundtland Report نسبة إلى رئيسة اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التي قامت بإعداد هذا التقرير وهي غرو هارليم برونتلاند وهي رئيسة وزراء سابقة في النرويج، وتجدر الإشارة إلى أن هذا التقرير تم ترجمته إلى العربية ونشر في العدد 142 من مجلة عالم المعرفة التي يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب في دولة الكويت.

والتنمية المستديمة هي تلك التنمية التي يديم استمراريتها الناس أو السكان، أما التنمية المستدامة فهي التنمية المستمرة أو المتواصلة بشكل تلقائي غير متكلف وفي دراسات عديدة العربية المتخصصة استخدم المصطلحان مترادفين، فبعض الدارسين قال بالتنمية المستدامة وبعضهم الآخر يقول التنمية المستديمة ترجمة للمصطلح الإنجليزي Sustainable Development (محمد مصطفى، 2001).

3- المفهوم الاصطلاحي للتنمية المستدامة:

تتعدد تعريفات التنمية المستدامة، فهناك أكثر من 60 تعريفًا لهذا النوع من التنمية (J. Kozlowski and G. Hill, 1998)، ولكن اللافت للنظر أنه ليس بالضرورة أن تستخدم هذه التعريفات بشكل صحيح في جميع الأحوال، وعمومًا ورد مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987، وعرفت هذه التنمية في هذا التقرير على أنها: «تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم» (الأمم المتحدة، 1987). وعرّف قاموس ويبستر Webster هذه التنمية على أنها تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئيًا أو كليًا (Don Geis and Tammy Kutzmark, 1998). وعرفها وليم رولكز هاوس W. Ruckelshaus مدير حماية البيئة الأمريكية على أنها تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليات متكاملة وليست متناقضة (Dennis Church, 1998).

وفي ظل تلك التعريفات يمكن القول إن التنمية المستدامة تسعى لتحسين نوعية حياة الإنسان ولكن ليس على حساب البيئة وهي في معناها العام لا تخرج عن كونها عملية استغلال الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية بحيث لا يتجاوز هذا الاستغلال للموارد معدلات تجددها الطبيعة وبالذات في حالة الموارد غير المتجددة، ويجب أن يكون هذا الاستغلال بطرق وأساليب لا تفضي إلى إنتاج نفايات بكميات تعجز البيئة عن امتصاصها وتحويلها وتمثيلها، على اعتبار أن مستقبل السكان وأمنهم في أي منطقة في العالم مرهون بمدى صحة البيئة التي يعيشون فيها، وهنا تبرز أهمية التنمية المستدامة للأجيال الحالية والمستقبلية في ظل ظروف الموازنة بين معدلات الاستهلاك والموارد المتجددة دون إلحاق الأذى بالبيئة، وفي هذا الصدد فإن أحد أهم إنجازات مؤتمر عام 1994 للسكان والتنمية يتمثل في توسيع مفهوم التنمية من مجاله الاقتصادي الضيق إلى مفهوم واسع شامل لنوعية الحياة سواء في الحاضر أو المستقبل (Samah Musa, 1997).

واللافت للنظر أن الكثير من الناس بمن فيهم بعض المتخصصين والباحثين يفترض أن التنمية المستدامة ظهرت كرد فعل للمشكلات البيئية الكثيرة والخطيرة التي بدأ العالم يواجهها نتيجة سياسات واستراتيجيات التنمية المطبقة، ومع أن هذا إلى حد ما صحيح ويشكل جزءًا من مفهوم التنمية المستدامة إلا أنه لا يعكس محتوى المفهوم كاملاً، فالأوضاع البيئية في أي منطقة ليست فقط نتائج ولا يمكن التعامل معها كذلك بمعزل عن أسبابها الاقتصادية والاجتماعية، ولذلك كشفت التنمية المستدامة ممثلة بما تطرحه وتعالجه من قضايا بيئية قائمة في أنحاء العالم عن خلل كبير في السياسات والاستراتيجيات التنموية المطبقة وفي كل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية ودون استثناء، وأصبحت هذه المشكلات البيئية أسبابًا رئيسة للفقر واللامساواة، وهذا ما تؤكده اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة في تقريرها حيث تقول: «إن الكثير من اتجاهات التنمية الحالية تؤدي إلى إفقار أعداد متزايدة من البشر وتجعلهم أكثر عرضة للأذى، بينما تؤدي في الوقت نفسه إلى تدهور البيئة» (الأمم المتحدة، 1987)، وبالتالي فالقضية ليست مجرد وجود مشكلات بيئية يواجهها العالم كما يتصور الكثيرون بقدر ما هي قضية مرتبطة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية القائمة في مناطق العالم المختلفة والتي اصطلح على تسميتها في الأدب التنموي الحديث باسم ظروف التنمية Development Circumstances [1].

ثانيًا- أهمية التنمية المستدامة

نظرًا إلى الترابط القوي بين الأمن الإنساني والتنمية، ومن أجل جعل الحق بالتنمية البشرية حقيقة واقعة لكل البشر بصورة مستدامة آنيًا ومستقبليًا، تمنى رجل الاقتصاد الهندي «أمارتيا صن» على المؤسسات الدوليّة والمجلس

(1) يستخدم كثير من الباحثين مصطلح الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية، ونفضل هنا مصطلح الاستغلال العقلاني على اعتبار أن الاستخدام الأمثل هو مفهوم نسبي، فما هو أمثل في منطقة قد لا يكون كذلك في منطقة أخرى، بينما الاستغلال العقلاني يعني أن استغلال الموارد يخضع لظروف ومعطيات الواقع ومنطقه ويسعى لتحقيق أقصى منفعة بأقل تكلفة اقتصادية واجتماعية وبيئية ممكنة.

الاقتصادي الاجتماعي اعتماد مؤشر جديد للتنمية، يأخذ في طياته حقوق الإنسان الاجتماعية والصحيّة والبيئيّة إضافةً إلى البعد الاقتصادي. وذلك من خلال القضاء على الفقر، وتعزيز الديمقراطيّة، ومكافحة المجاعات والأزمات والصراعات، والتأكيد على فعالية المرأة، والتغيير الاجتماعي، وتشجيع الثقافة والدفاع عن حقوق الإنسان. وأيضًا من خلال تحسين سبل الحصول على الخدمات الاجتماعية والأغذية والرعاية الصحيّة الإنسانية والتعليم، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، وتسيير الحكم الرشيد، وتوسيع قدرة الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصال، والعقاقير لمكافحة مرض الإيدز (أمارتيا صن، 2004).

أيضًا في هذا المضمار، صدر عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي انعقد في جوهانسبرغ في جنوب إفريقيا بين 26 أغسطس و4 سبتمبر 2002، وضّم، إضافة إلى رؤساء الدول والحكومات، عددًا كبيرًا من المنظّمات الإقليمية والوكالات الدوليّة المتخصصة والمنظّمات غير الحكومية «إعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة». شدّد هذا الإعلان على إقامة مجتمع عالمي إنساني متضامن لمواجهة مجمل التحدّيات العالمية، مثل القضاء على الفقر، تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة، وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وإدارتها من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وردم الهوة العميقة التي تقسم البشرية إلى أغنياء وفقراء، ومنع تدهور البيئة العالمية، وتراجع التنوع البيولوجي والتصحر، وسد الفجوة المتزايدة بين العالمين المتقدم والنامي، ومعالجة تلوث المياه والهواء والبحار، هذا فضلاً عن التحدّيات الجديدة التي فرضتها العولمة على التنمية المستدامة ولاسيما تكامل الأسواق السريعة، وحركة رؤوس الأموال والزيادات المهمة في تدفقات الاستثمار حول العالم، وذلك من أجل ضمان مستقبل الأجيال القادمة.

وقد برز مؤخرًا اصطلاح الإدارة المحوكمة ويقصد به الإدارة المحوكمة لعملية التنمية المستدامة، وهو ما يؤكد العلاقة الوثيقة بين مفهوم حوكمة الشركات والتنمية المستدامة، وذلك عن طريق الأخذ بعين الاعتبار المبادئ التالية:

- **الفعالية في التخطيط:** وذلك لما يترتب عنها من دقة في تحديد الغايات والأهداف المرسومة للهيئات والمؤسسات المستدامة ومن تعبئة للموارد الضرورية لتحقيق هذه الأهداف، ولكي يكون التخطيط فعالاً ومرنًا فإنّه من الضروري توفر قاعدة بيانات للموارد شاملة حديثة موثقة ومتجددة، وأن يكون من يقوم بعملية التخطيط على مستوى من الكفاءة يخوله الاستخدام الأمثل لهذه البيانات؛
- **الفعالية في التنفيذ:** أي القدرة على تحويل الأهداف الاستراتيجية إلى واقع ملموس، وهنا تبرز مدى أهمية العنصر البشري وكفاءته في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فالتنمية المستدامة وإن كانت تستهدف في المقام الأول رخاء الإنسان وسعادته، فإن الإنسان هو أداتها ومنجزها، وبالتالي فإن نجاح التنمية المستدامة يستوجب أن يكون العنصر البشري على قدر مناسب من التمكين من المعارف والمهارات اللازمة لأدائه لدوره بالفعالية الواجبة والسرعة المطلوبة، وهذا يعني أن تتوفر لديه قاعدة راسخة من التعليم والتثقيف والإعداد الجيّد والتدريب؛
- **العمل الجماعي:** إن العمل في فريق متكامل التخصّصات تجمع أفراده وحدة الهدف ومستويات الأداء يسهل تخطي الحواجز التنظيمية لهياكل التنمية المستدامة وبالتالي التصدي لمعظم المشكلات التي يتعذر على المجهود الفردي تجاوزها في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- **العدالة:** إن العدالة الاجتماعية والاقتصادية شرط أساسي لضمان فعالية التنمية المستدامة، ويتجسّد ذلك من خلال توزيع الأصول الإنتاجية داخل القطاعات الاقتصادية وعدالة تخصيص الاستثمارات وتوزيع المستلزمات والقروض وعدالة السياسة السعرية بين القطاعات الاقتصادية، وعدالة توفير فرص متكافئة قدر الإمكان في العمل والتدريب والتعليم والرعاية الصحيّة وعدالة مشاركة أصحاب المصالح في اتخاذ القرارات ثم توزيع ثمار التنمية نفسها على مستحقيها، وفقًا للمبدأ الذي يرتبط بين الجهد والمكافأة ووفقًا لنظام يضمن توفير المستلزمات إلى صغار المنتجين وتوفير الحاجات الأساسية لكل فرد بدءًا بالأكثر احتياجًا.

أما عن اصطلاح المؤسسة المستدامة، فقد برز في مؤتمر ريودي جانيرو بالبرازيل عام 1992 مع بروز مفهوم التنمية المستدامة ومحاولة إعطاء صورة جديدة للتنمية ابتعادًا عن الطرائق التقليدية المعهودة للتنمية وأصبحت التنمية تبني على فكرة تهيئة المتطلبات الأساسية والمشروعة للجيل الحاضر دون أن يكون هناك إخلال بالمحيط الحيوي، على أن يهيئ للأجيال القادمة متطلباتهم. وشملت الاستدامة كل ما له علاقة بالتنمية كالمنتجات وتقنيات أخرى كالمحاسبة، بالإضافة

إلى المشروعات بظهور مفهوم المشروع المستدام، حيث يناضل هذا المشروع إلى تحقيق مستويات أداء عالية وذلك بخلق قيمة لمستثمريه وعملائه وموردية وموظفيه والهيئات التي تعتمد عليها أعماله (أمين لطفي، 2002)، وهو يركز على النظم البيئية والاجتماعية التي يعتمد عليها للحصول على موارده وتعمل المنشأة المستدامة على تكامل وتوازن النمو الاقتصادي والحقوق الاجتماعية والإدارة البيئية من خلال ممارستها لأعمالها. حيث إن الكفاءة والربحية ليستا كافيتين لاستدامة المؤسسة، وأن المؤسسة لا تستطيع المحافظة على البيئة كما هي بسهولة، وإذا تجاهلت المؤسسة التكاليف البيئية فإن ذلك يخلق التزام طويل الأجل.

وقد أظهرت بعض الدراسات أن هناك أسباب تجعل من المؤسسة أكثر استدامة ومسئولية، ويبدو واضحًا الترابط والتكامل بين هذه الأسباب وما تحتويه مبادئ حوكمة الشركات والمسئولية الاجتماعية للشركات من معايير لاستدامة الشركة، وهي كالتالي:

- تخفيض التكاليف وزيادة الإنتاجية عن طريق تخفيض الآثار البيئية الضارة والمعاملة الجيدة للموظفين؛
- دخول عملاء وتوفير أسواق جديدة وذلك من خلال التحسينات البيئية والفوائد الاقتصادية؛
- تقليل المخاطر من خلال الاندماج والتداخل مع الجهات المهتمة بالمؤسسة؛
- بناء السمعة عن طريق الكفاءة البيئية؛
- تطوير رأس المال البشري من خلال الإدارة الجيدة للموارد البشرية؛
- تطوير مدخل رأس المال عن طريق حوكمة أفضل.

وهناك مبادئ للأداء المستدام التي يمكن اعتبارها طرق وأساليب لتكوين مؤسسة مستدامة ومسئولة بيئيًا وهي على النحو التالي (أمين لطفي، 2002):

- **الشفافية**: أي الإفصاح في التقارير والقوائم المالية عن الآثار الاجتماعية والبيئية والاقتصادية؛
- **الأفراد**: أي معاملة الموظفين والأفراد باحترام؛
- **إدارة المخاطر**: سواء أكانت مخاطر اقتصادية أو بيئية أو اجتماعية؛
- **سلسلة التوريد**: التأكد من احترام أفراد سلسلة التوريد والمشاركين في المشروع للمعايير والمبادئ الخاصة بالمؤسسة؛
- **الحوكمة**: بالالتحام مع المستويات العليا للشركات؛
- **الابتكار**: عن طريق الاستثمار في تطوير المنتجات والخدمات التي تستخدم الموارد الطبيعية بطريقة ذات كفاءة وفعالية على المدى الطويل؛
- **الاستراتيجية**: حيث ينبغي أن يكون هناك تكامل بين الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية طويلة الأجل داخل استراتيجية المشروع.

إضافة إلى وجود عوامل تجعل من المشروع مسئولاً بيئيًا ومستدام يأخذ بعين الاعتبار الفعالية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية بالإضافة إلى الجانب البيئي، وكانت الإدارة والعقلانية للموارد الطبيعية، البشرية والاقتصادية من أهم السياسات التي انبثقت عن مفهوم التنمية المستدامة والتي تسعى إلى استدامة هذه الموارد المحافظة عليها وإلى حماية البيئة من أضرار التلوث المختلفة (نادية صالح، 2003).

المطلب الثاني- أبعاد التنمية المستدامة وأهدافها

لا يمكن الاستمرار في اعتبار البيئة كتابع للاقتصاد، كما يفعل معظم علماء الاقتصاد، بل ينبغي اعتبار النظام البيئي النظام الأعلى والاقتصاد النظام التابع له. أما البعد الاقتصادي، فهو الجزء المفصلي في نطاق ما يتضمّن من إعادة تنظيم للحياة اليوميّة وإعادة هيكلة الاقتصاد على كل المستويات وفي كل القطاعات، أي في كل دوائر الإنتاج والتوزيع والاستهلاك. والمحور الأساسي هو رفض آليات السوق في تحديد الأسعار والانطلاق من الأسعار الحقيقية، فعلى الإنتاج استعمال المواد

القابلة لإعادة التدوير، وعلى التوزيع أن لا يثقل كاهل النظم الإيكولوجيّة، وعلى الاستهلاك أن لا يبقى كعمليّة تدمير للمنتجات، فلا شيء يزول ولا شيء يضيع، كل شيء يصبح مصدر ثروة» (ريمون حداد، 2006). وتتطلب التنمية المستدامة تحسين ظروف المعيشة لجميع سكان العالم من دون زيادة استخدام الموارد الطبيعية إلى ما يتجاوز قدرة كوكب الأرض على التحمل. وفي حين أن التنمية المستدامة قد تستلزم إجراءات مختلفة في كل منطقة من مناطق العالم، فإن الجهود الرامية إلى بناء نمط حياة مستدام حقًا تتطلب التكامل بين الإجراءات المتخذة في ثلاثة مجالات رئيسة:

- **أولاً- الجانب الاقتصادي**- النمو الاقتصادي والعدالة، فالنظم الاقتصادية العالمية القائمة حاليًا بما بينها من ترابط، تستلزم نهجًا متكاملاً لتهيئة النمو المسئول الطويل الأمد، مع ضمان عدم تخلف أي دولة أو مجتمع.
- **ثانيًا- الجانب البيئي**- حفظ الموارد الطبيعية والبيئية من أجل الأجيال القادمة، من خلال إيجاد حلول قابلة للاستمرار اقتصاديًا للحد من استهلاك الموارد، وإيقاف التلوث، وحفظ المصادر الطبيعية.
- **ثالثًا- الجانب الاجتماعي**- التنمية الاجتماعية، حيث إن جميع شعوب العالم بحاجة إلى العمل والغذاء والتعليم والطاقة والرعاية الصحية والماء. وعند العناية بهذه الاحتياجات، على المجتمع العالمي أن يكفل أيضًا احترام النسيج الثري الذي يمثله التنوع الثقافي والاجتماعي، واحترام حقوق العمال، وتمكين جميع أعضاء المجتمع من أداء دورهم في تقرير مستقبلهم[1]. وعليه، ندرك الارتباط الوثيق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع الحفاظ على البيئة. وعدم إمكان تطبيق استراتيجية للتنمية المستدامة من دون ملاحظة متطلبات التنمية للجوانب الثلاثة «الاقتصادية والاجتماعية والبيئية»، وهو ما يتطابق مع متطلبات المسئولية الاجتماعية للشركات.

وفيما يلي نتناول الأبعاد الثلاثة الرئيسة للتنمية المستدامة، ثم بيان أهدافها، وذلك على النحو التالي:

أولاً- أبعاد التنمية المستدامة

من خلال التعريفات الاقتصادية للتنمية المستدامة يلاحظ أنها تتضمن أبعادًا متعددة تتداخل فيما بينها بالشكل الذي يجعل التركيز على معالجتها يُحرز تقدمًا ملموسًا في تحقيق التنمية المستهدفة، ويمكن الإشارة هنا إلى ثلاثة أبعاد حاسمة ومتفاعلة هي كل من الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

1- الأبعاد الاقتصادية:

قبل الدخول في مفاهيم التنمية الاقتصادية، لا بد من توضيح بعض المفاهيم. إن النمو يحدث تلقائيًا، بينما تحدث التنمية بفعل قوى وإجراءات تهدف إلى التغيير. ويتفق أغلبية الاقتصاديين على أن النمو هو زيادة في السكان أو في الثروات المتاحة أو في أي مؤشر آخر وعلى نحو طبيعي ومن دون فعل أو تأثيرات مسبقة. بينما تشمل التنمية لدى جميع الاقتصاديين النمو وتتضمنه وتمس الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات والعادات (فريد كورتل، 2007).

وبالتالي، فإن كلاً من التنمية والنمو الاقتصادي يتضمن الزيادة في الناتج القومي أو زيادة العناصر المستخدمة وزيادة كفاءتها الإنتاجية. فالتنمية تتضمن، بالإضافة إلى زيادة الناتج وزيادة عناصر الإنتاج وكفاءة هذه العناصر، إجراء تغييرات جذرية في تنظيمات الإنتاج وفنونه، وغالبًا ما يكون أيضًا في هيكل الناتج وفي توزيع عناصر الإنتاج بين قطاعات الاقتصاد المختلفة، وعلى هذا الأساس، فإن الدول المتخلفة تكون بحاجة إلى تنمية وليس إلى نمو فقط، لأنها ليست بحاجة إلى زيادة في إنتاجها وزيادة في كمية الإنتاجية المستخدمة وكفاءتها فحسب، وإنما أيضًا إلى تغيير جذري في بنية هياكلها الاقتصادية والاجتماعية القديمة (محمد عبد القادر، 1999).

وتُعرف التنمية الاقتصادية بوجه عام على أنها العملية التي يحدث من خلالها تغير شامل ومتواصل، مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي، وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة، وتحسين في نوعية الحياة وتغير هيكلية الإنتاج. ووفق هذا التعريف، فإن التنمية تحتوي على عدد من العناصر أهمها:

(1) راجع تقرير اللجنة العالمية للتنمية والبيئة، مستقبلنا المشترك، الأمم المتحدة، نيويورك، 1987، ص. 8.4. تشكلت هذه اللجنة بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول العام 1983 برئاسة «برونتلاند» رئيسة وزراء النروج وعضوية (22) شخصية من النخب السياسية والاقتصادية الحاكمة في العالم، وذلك بهدف مواصلة النمو الاقتصادي العالمي من دون الحاجة إلى إجراء تغييرات جذرية في بنية النظام الاقتصادي العالمي.

- الشمولية، فالتنمية تغير شامل ينطوي ليس على العامل الاقتصادي فقط، وإنما أيضًا الثقافي والسياسي والاجتماعي.
- حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي فترة طويلة من الزمن، وهذا يوحي بأن التنمية عملية طويلة الأجل.
- حدوث تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة والتخفيف من ظاهرة الفقر.
- ضرورة التحسن في نوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد.

وقد دلت التجارب والدراسات المختلفة على نظرية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أن رأس المال يعدّ أحد أهم العناصر اللازم توافرها لتحقيق القدر المطلوب من التنمية، مع الأخذ في الاعتبار أهمية العناصر الأخرى (Burgnmeir Beat, 2004).

وأبرز ما تنطوي عليه عملية التنمية هو إحداث تغيير جذري في هيكلية المجتمع على المستويات الاقتصادية والاجتماعية كافة، من أجل القضاء على مسببات التخلف بالقدر الذي يعالج أسباب الفقر، ويضمن حق المحتاجين في الموارد المتاحة في المجتمع، وتوفير الضمانات الاجتماعية لهم وتقديم الرعاية الصحية. هذه المعالجة تتضمن رؤية حول مفهوم التنمية الاقتصادية وأهدافها والسياسات المطلوبة لتحقيقها. والواقع أن العمل على وضع برامج للتنمية الاقتصادية أو الإسراع بها يهم الدول الغنية والفقيرة على حد سواء. فالدول الغنية ترغب في الاحتفاظ بمعدلات تنمية مرتفعة لتجنب الكساد والركود طويل الأمد. وما لم يكن معدل التنمية مرتفعًا، فإن هذه الدول قد تعاني زيادة الإنتاج عن الحدود المطلوبة مقابل الطلب الكلي (محلي وأسواق خارجية) ومن ثم تواجه مشكلة الكساد والركود والبطالة لأمد طويل. في حين تكون التنمية الاقتصادية مطلبًا ملحًا للدول الفقيرة كأحد الحلول اللازمة لمواجهة التطرّف والحد من تكريس التبعية. وترى أوساط الأمم المتحدة أن العوامل الاجتماعية من أكبر الأسباب في إشعال الصراعات. ومن ثم على استراتيجيات التنمية السعي إلى تحقيق التوزيع العادل للدخول والعوائد الاقتصادية والثروات للحيلولة دون تفجّر الصراعات، وهذا هو مقصد التنمية الاقتصادية (Brown Lester Russell, 2003).

ويرى الباحث، أنه بناءً على ما تقدم نجد أن التنمية الاقتصادية تتضمن عدة أبعاد منها:

- ضمان حق حصول الأفراد على الموارد الطبيعية؛
- إيقاف تبديد الموارد والاستخدام الرشيد لها؛
- مدى مسئولية البلدان المتقدمة عن التلوث البيئي ومعالجته،

ومنه تقليل تبعية البلدان النامية، الانطلاق من نمط تنموي يقوم على الاعتماد على الذات لتنمية القدرات الذاتية وتأمين الاكتفاء الذاتي وبالتالي التوسع في التعامل الإقليمي، وفي التجارة فيما بين البلدان النامية، وتحقيق استثمارات ضخمة في رأس المال البشري والتوسع والتفاوت في توزيع الدخول.

2- **الأبعاد الاجتماعية:**

مع استمرار قوى العولمة فائقة السرعة في نقل البضائع والمعلومات والنقود عبر الحدود بسرعة متزايدة يومًا بعد يوم، واستمرارها أيضًا في تحقيق فوائد لا تبرح تتعاظم لمن هم داخل دائرتها، هناك إدراك متزايد أن قطار الرخاء هذا يفوت معظم سكان العالم. والواقع أن معظم فوائد العولمة لا تصل إلى أكثر من نصف سكان العالم، أي 3 مليارات شخص يعيشون على أقل من دولارين في اليوم. ولا يزال هناك ما يربو على مليار شخص يعيشون في حالة من الفقر المدقع، وملايين الأشخاص الذين يعيشون بلا عمل، وعدد متزايد من المجتمعات تتصدّع تحت وطأة ضغوط عنصرية أو عرقية أو اجتماعية. وقد اتسعت الفجوة بين أغنياء العالم وفقرائه، في الوقت الذي هدّدت الأزمات المالية في آسيا والمحيط الهادئ بطمس ما تحقّق طوال سنوات من النمو والتحسن.

وتعتبر معظم البلدان النامية السرعة المتزايدة باستمرار والتي تحدث بها العولمة، بما تتركه من آثار بالغة في قرارات كل البلدان تقريبًا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أكبر عقبة تمنعها من تحقيق التقدّم الاجتماعي. وقد أثار منتقدو العولمة اعتراضات مؤداها أن النظام التجاري العالمي الجديد يلحق أضرارًا بالغة بالبيئة وحقوق العمال والمصالح المحلية، وفوق كل ذلك لا يلبي احتياجات السكان (Charles Albert Michalet, 2002).

وفي ظل أجواء يسودها الإحساس المتزايد بعدم الأمان في عصر الاقتصاد العالمي الجديد، عقدت الأمم المتحدة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن، الدانمرك، العام 1995، والموضوع الأساس هو «وضع التنمية الاجتماعية في قلب الاهتمامات السياسية العالمية»، لتوجيه الانتباه العالمي نحو إيجاد حلول لمشكلات العالم الاجتماعية الرئيسة. وقد انتهى مؤتمر القمة، الذي حضره ممثلو 186 بلدًا منهم 117 رئيس دولة أو حكومة، إلى اتفاق مهم تعهدت البلدان بموجبه العمل على تحقيق أهداف محددة في مجال التنمية الاجتماعية. فقد اتفقت البلدان على إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية، الذي تضمّن التزامات قطعية بالعمل بمزيد من الجد من أجل القضاء على الفقر، وتحسين الصحة والتعليم، والسعي إلى تحقيق العمالة الكاملة. كما اتفقت البلدان على برنامج عمل من مئة فقرة يحدد الاستراتيجيات والغايات والأهداف المتعلقة بتحسين نوعية الحياة بالنسبة إلى الناس في كل مكان. أما أهمية هذا المؤتمر فتجلّت في تركيزه على الاحتياجات الأشد أهمية وإلحاحًا بالنسبة إلى الأفراد أي سبل المعيشة، والدخل والصحة والتعليم والأمن الشخصي. وعن طريق تحديد الأولويات، رفع مؤتمر القمة المعيار العالمي لتحقيق التقدم الاجتماعي، ونبّه أيضًا المؤسسات المالية الرئيسة في العالم، إلى أن جميع الخطط الاقتصادية يجب أن تعترف بآثارها الاجتماعية.

وتتمثل التزامات التنمية الاجتماعية بما يلي:

- القضاء على الفقر المطلق بحلول موعد يحدده كل بلد.
- دعم العمالة الكاملة باعتبارها أحد الأهداف الأساسية للسياسة العامة.
- تشجيع التكامل الاجتماعي القائم على تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها.
- تحقيق المساواة والإنصاف بين المرأة والرجل.
- الإسراع بخطى التنمية في إفريقيا والبلدان الأقل نموًا.
- كفالة إدراج أهداف التنمية الاجتماعية ضمن برامج التكيف الهيكلي.
- تهيئة «بيئة اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وقانونية تمكن السكان من تحقيق التنمية الاجتماعية».
- تمكين الجميع على قدم المساواة من الحصول على التعليم والرعاية الصحية الأولية.
- تعزيز التعاون من أجل التنمية الاجتماعية عن طريق الأمم المتحدة.

مع استمرار العولمة النيوليبرالية في فرض تحديات خطيرة، من بينها عدم الأمن والفقر والاستعباد وانعدام المساواة داخل المجتمعات أو في ما بينها وانتشار الأزمات المالية، تزايدت الاحتجاجات الصاخبة لمناهضي العولمة في «سياتل» عام 1999، التي كانت من أبرز الدوافع الرئيسة لأن يتبنى رؤساء الدول والحكومات (189 دولة) بمقر الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك من 6 إلى 8 سبتمبر 2000 مشروع إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية للدفع قدمًا بالتنمية وتخفيض الفقر بحلول العام 2015 أو قبله، ملزمين دولهم بذل المزيد من الجهد في البدء بمعالجة الدخول غير الكافية، والجوع الواسع الانتشار، وعدم المساواة بين الجنسين، والتدهور البيئي، والافتقار إلى التعليم والرعاية الصحيّة والمياه النظيفة، كما يتضمن إجراءات تقوم بها البلدان الغنية لتخفيض الديون وزيادة المساعدات للبلدان الفقيرة، والتبادل التجاري معها ونقل التكنولوجيا إليها (الأمم المتحدة، 2001).

وأهم ما جاء في قمة الأرض، العمل من أجل تحقيق الأهداف الثمانية التالية «استئصال الفقر والجوع الشديدين، وتحقيق التعليم الابتدائي الشامل لجميع الأطفال، والحض على المساواة بين الجنسين وتمكين النساء، وتخفيض نسبة وفيات الأطفال، وتحسين صحة الأمهات، ومكافحة فيروس نقص المناعة، وضمان الاستدامة البيئيّة، وتطوير شراكة عالمية شاملة للتنمية» (الأمم المتحدة، 2003).

وفي سبيل تحقيق الأهداف الثمانية، تتعاون منظّمة الأمم المتحدة مع مجموعة البنك الدولي في وضع استراتيجية لدعم إنجاز هذه الأهداف، وتتمثل عناصر هذه الاستراتيجية الرئيسة، برصد التقدم المحرز على الصعيدين الوطني والعالمي، وتحليل المؤشرات وتقديم الدعم المادي للأولويات الوطنية. ثم طرحت أوراقًا استراتيجية للحد من الفقر بوصفها أداة وطنية أساسية لتركيز النفقات والمساعدة الإنمائية في الحد من الفقر.

أما في سياق العمل على تحسين الصحة، فقد ساهم التحالف العالمي، ووكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية، الحكومات، والمجتمع المدني، في حشد الموارد المالية، وتسخير المعرفة، وإقامة نظم صحية متينة لعلاج الأمراض والوقاية منها، وتعزيز صحة السكان في نحو 60 بلدًا من بلدان العالم التي تعاني نقصًا بنحو 3,4 مليون من الأطباء، والقوابل، والعاملين في مجال التمريض، والعاملين في مجال الدعم، ولاسيما في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى حيث لا يوجد إلا أربعة من بين كل مائة من أولئك العاملين الصحيين، وتبلغ الحاجة إليهم أشدها.

وبعد مرور عشر سنوات تقريبًا على انعقاد مؤتمر قمة كوبنهاغن للتنمية الاجتماعية، واستجابة للإجماع الدولي المتزايد حول ضرورة جعل التنمية قابلة للاستمرار على الصعيد الاجتماعي بقدر ما هي عليه بالنسبة إلى الصعيدين الاقتصادي والبيئي، أعد البنك الدولي استراتيجيته المعنية بالتنمية الاجتماعية. وفي إطار الجهود الرامية إلى تعزيز الأبعاد الاجتماعية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة، أطلقت إدارة التنمية الاجتماعية بالبنك الدولي برنامج: «خطة عمل 2015» ترتكز على المساءلة، والتماسك، والشفافية، والاشتمال، والفرص. وتندرج هذه المبادئ ضمن خطة تنفيذ استراتيجية التنمية الاجتماعية للبنك الدولي التي تحمل عنوان: «تمكين الشعوب من أسباب القوة عن طريق تغيير المؤسسات». وتهدف هذه الخطة الاستراتيجية إلى إدماج أدوات التنمية الاجتماعية في مختلف أنشطة البنك الدولي. وتضم الأولويات الاستراتيجية الرئيسة ما يلي: «تحسين تدبيرات مساندة البلدان لإدماج التنمية الاجتماعية في استراتيجياتها المتعلقة بتخفيض أعداد الفقراء أو التنمية؛ تحسين فعالية التنمية الخاصة بالإقراض لأغراض الاستثمار من خلال إدماج التنمية الاجتماعية في المشروعات بطريقة أكثر شمولية وكفاءة؛ تحسين أساليب البحث، وبناء القدرات، والشراكات، لتدعيم الأسس التي تؤدي إلى تحسن أداء العمليات. وينتظم جدول الأعمال الإنمائي لخطة عمل 2015 الخاصة بالبنك الدولي حول أربعة محاور مترابطة، هي: التحليل الاجتماعي، والتنمية المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية ورأس المال الاجتماعي، والمشاركة المدنية، ومنع الصراعات وإعادة الإعمار (البنك الدولي، 2005).

وجدير بالذكر أن المشاركة والانخراط في الشئون المدنية تشجع على مبادئ الاشتمال والمساءلة والتمكين من أسباب القوة. وقد أدمج البنك الدولي بنجاح عنصر المشاركة في الإعداد للمشروعات والبرامج؛ ومن ثم تستخدم معظم المشروعات التي يساندها البنك الدولي مناهج تشاركية لتحديد الأولويات وتدبيرات التنفيذ. ولا يزال البنك الدولي يستخدم أدوات المساءلة الاجتماعية للمتابعة القائمة على المشاركة في أثناء تنفيذ المشروعات، من خلال بطاقات تقارير المواطنين أو بطاقات تقييم نتائج المجتمعات، كما هو الحال في الأرجنتين، ومالاوي، والفلبين. ويساند البنك الدولي على نحو متزايد البلدان المتعاملة معه في تعزيز الصوت المسموع ومشاركة أصحاب المصلحة المعنيين في نظام الإدارة العامة وإصلاحات القطاع العام (مثل إدارة الإنفاق العام، وتحقيق اللامركزية)، وفي البرامج التي تهدف إلى تحسين تقديم الخدمات العامة. ويستمر البنك الدولي في إتاحة الإرشادات المتعلقة بالمشاركة في استراتيجيات تخفيض أعداد الفقراء، مع التركيز على دعم المساءلة الداخلية وترتيبات الشراكات في تنفيذ الاستراتيجيات ورصد نتائجها ومراجعتها. وفي مجال الإقراض لأجل سياسات التنمية، يشجع البنك الدولي البلدان المتعاملة معه على تعزيز الشفافية ومشاركة أصحاب المصلحة في الإصلاحات المهمة المتعلقة بالسياسات (البنك الدولي، 2015).

ويرى الباحث أنه بناءً على ما سبق عرضه نجد أن التنمية الاجتماعية تتضمن عدة أبعاد منها:

- **تثبيت النمو الديموغرافي:** فالنمو السريع يُحدِث ضغوطًا حادة على الموارد الطبيعية وبالتالي يعكس على قدرة الحكومات على توفير الخدمات، كما إن النمو السريع للسكان في بلد ما أو منطقة ما تحد من التنمية، ويقلّص من قاعدة الموارد الطبيعية المتاحة؛
- **أهمية توزيع السكان:** فالتنمية المستدامة تعني النهوض بالتنمية القروية النشيطة كالمساعدة على إبطاء حركة الهجرة إلى المدن، وتعني اتخاذ تدبيرات سياسية خاصة من قبيل اعتماد الإصلاح الزراعي واعتماد تكنولوجيات تؤدي إلى التقليص إلى الحد الأدنى من الآثار البيئية للتحضر؛
- **الاستخدام الكامل للموارد البشرية:** كما تنطوي التنمية المستدامة على ضرورة استخدام الموارد البشرية استخدامًا كاملاً، وذلك بتحسين التعليم والخدمات الصحية ومحاربة الجوع، ومن المهم بصورة خاصة أن تصل الخدمات الأساسية إلى الذين يعيشون في فقر مطلق أو في المناطق النائية.

3- **الأبعاد البيئية:**

يكتسي موضوع التنمية، بمختلف مفاهيمه، أهمية بالغة على المستوى العالمي. وقد لوحظ في الفترة الأخيرة، اهتمام دولي متزايد نحو الحاجة إلى التنمية المستدامة للوصول إلى مستقبل مستدام، وذلك بعد أن كان العالم يتجه نحو مجموعة من الكوارث البشرية والبيئية المحتملة. فالاحتباس الحراري، والتدهور البيئي، وتزايد النمو السكاني والفقر، وفقدان التنوع البيولوجي، واتساع نطاق التصحّر، وما إلى ذلك من المشكلات البيئية التي نعاني منها، لا تنفصل عن مشكلات الرفاه البشري ولا عن عملية التنمية الاقتصادية بصورة عامة، إذ إن الكثير من الأشكال الحالية للتنمية ينحصر في الموارد البيئية التي يعتمد عليها العالم. فالارتباط الوثيق بين البيئة والتنمية أدى إلى ظهور مفهوم التنمية المستدامة (ف. دوجلاس موسشيت، 2000).

في عام 1980، أصدر الاتحاد الدولي لصون الطبيعة وشركاءه (برنامج الأمم المتحدة للبيئة والصندوق العالمي للحياة البرية) وثيقة سميت الاستراتيجية العالمية لصون الطبيعة. وقد تضمنت بدايات لفكرة التنمية المستدامة، بمعنى التنمية التي تحافظ على العمليات البيئية العاملة في نظم الإنتاج المتجدد، أي التي تهيئ للنظم البيئية في الزراعة والمراعي والمصايد والغابات، والقدرة المتصلة على العطاء، والتي تحافظ على ثراء الأنواع وثراء التنوع الوراثي في كل نوع (الاتحاد الدولي للحفاظ على البيئة، 1980). وفي عام 1987، تم، بموجب تقرير اللجنة الدولية للبيئة والتنمية «مستقبلنا المشترك»، دمج الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في تعريف واحد. وأشار التقرير ألا يكون الهم الأول تعظيم الإنتاج إلى أقصى حد، إنما يكون صون القدرة على الإنتاج في المدى الزمني الممتد (الأمم المتحدة، 1987).

وأشار المبدأ الرابع الذي أقره مؤتمر ريو دي جانيرو العام 1992 إلى أنه: «لكي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تمثّل الحماية البيئية جزءًا لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن التفكير فيها بمعزل عنها. وتم التأكيد على هذا المعنى من خلال المبدأ الثالث حيث تم تعريف التنمية المستدامة بأنها ضرورة إنجاز الحق في التنمية، بحيث تتحقّق على نحو متساو الحاجات التنموية لأجيال الحاضر والمستقبل» (إبراهيم مهنا، 2000).

لذلك، إن حياة الإنسان ورفاهيته ترتبطان بصحة بيئته، ولا يمكن لأي مجتمع أن يستمرّ من دون الغابات، مصادر المياه النظيفة، الأراضي الخصبة ورؤوس الأموال البيئية كافة التي تزوّد الموارد وتمتص المخلفات التي ينتجها الإنسان. وفي هذا الإطار، تقدر منظمة الصحة العالمية أن نوعية البيئة السيئة تسبب 25% من جميع الأمراض التي يمكن الوقاية منها في العالم اليوم. وقد أصبح واضحًا في العقد الماضي أن الأمراض المتصلة بالبيئة تشكل تهديدًا خطيرًا ومباشرًا لصحة الإنسان. وإن عددًا قليلاً من التدبيرات، التي يعد بعضها من المسلمات في العالم المتقدم النمو، أن يقطع شوطًا بعيدًا نحو تحسين صحة المليارات من سكان العالم النامي. وتشمل هذه التدبيرات زيادة إمكانات الحصول على مياه الشرب المأمونة، وتوسيع نطاق التكنولوجيات الأساسية للتخلص من النفايات، وتحسين نوعية الهواء في المناطق الحضرية. إن واحدًا من كل خمسة من البشر لا يستطيع الحصول على مياه الشرب المأمونة، أحد أبسط احتياجات الإنسان، وفي الوقت نفسه، يزداد الضغط الواقع على موارد المياه ازديادًا مطردًا بفعل زيادة الطلب البشري وغيره من الاستخدامات المتنافسة للمياه. ويستلزم حل هذه المشكلة المزدوجة زيادة الاستثمارات المالية، ويتطلب حلولاً تكنولوجية ابتكارية من القطاعين العام والخاص (منظمة الصحة العالمية، 2002).

وعلى الرغم من علاقة الإنسان الوثيقة ببيئته، فإنه غالبًا ما يغفل حالة التدهور واستغلال تلك البيئة. ولعل اضمحلال مناطق صيد الأسماك، وفقدان الغطاء النباتي، واستمرار تراكم الملوثات والمخلفات تمثل بعض الأمثلة الواضحة على ذلك. وفي عالم ترتفع فيه مستويات الحياة ويزداد تعداد السكان، فإن تحدّي القرن الحادي والعشرين يكون في الإجابة عن السؤال الآتي كيف يعيش السكان ضمن نطاق قدرة كوكب الأرض وإمكاناته؟ يجب أن يقدم المجتمع الدولي إحصاءً بما يمكن لكوكب الأرض أن يقدمه مقارنة بما يؤخذ منه بالفعل. ولكي يتم ذلك، هناك حاجة إلى أدوات قادرة على متابعة حركة البضائع والخدمات البيئية في الأنظمة البيئية والاقتصادات الإنسانية، تمامًا كمتابعة لحركة المال في الأسواق الاقتصادية. إن هذه الأداة المحاسبية هي في الواقع ما يسمى بـ «البصمة البيئية» (الصندوق العالمي لحماية الطبيعة، 2006).

وبالتالي، تتأثر معدلات التنمية المستدامة بمجموعة من العوامل، منها: مدى كفاءة نظم الإدارة البيئية من حيث تطبيق نظام إدارة بيئية فعّال (Sufficient Environmental Management System) يعمل على الحد من التلوث

البيئي بالمصانع والوحدات الإنتاجية والمرافق والوحدات الخدمية. ويعمل أيضًا على زيادة حجم الإنتاج نتيجة انخفاض حجم المخلفات الهوائية والصلبة والسائلة، وإعادة تدوير الجزء الذي لا يتم التخلص منه عن طريق أساليب الحد من عناصر التلوث البيئي المختلفة. إضافة إلى التوزيع والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة من حيث ضرورة البحث عن أساليب ملاءمة لتحقيق الاستخدام الأمثل لهذه الموارد، مما يعني عدم زيادة معدلات استهلاك الموارد البترولية بمعدلات تتساوى أو تزيد على معدلات الاحتياجات من هذه الموارد خلال الفترات أو السنوات التالية (أحمد فرغلي، 2007) (Optimal Allocation and Using the Available Resource).

ويرى الباحث، بناءً على ما تقدم، أن البعد البيئي للتنمية المستدامة يتضمن عدة أبعاد منها:

- **إتلاف التربة واستعمال المبيدات، تدمير الغطاء النباتي والمصايد:** الإفراط في استخدام الأسمدة والمبيدات الحشرية يؤدي إلى تلويث المياه السطحية والمياه الجوفية، أما الضغوط البشرية والحيوانية فإنها تضر بالغطاء النباتي والغابات أو تدميرها، وهناك مصايد كثيرة للأسماك في المياه العذبة أو المياه البحرية تجري استغلالها فعلاً بمستويات غير مستدامة؛
- **حماية الموارد الطبيعية:** ابتداءً من حماية التربة إلى حماية الأراضي المخصصة للأشجار وإلى حماية مصايد الأسماك مع التوسع في الإنتاج لتلبية احتياجات الآخرين في التزايد؛
- **صيانة المياه:** التنمية المستدامة تعني صيانة المياه بوضع حد للاستخدامات المبددة وتحسين كفاءة شبكات المياه، وهي تعني أيضًا تحسين نوعية المياه وقصر المسحوبات من المياه السطحية على معدل لا يحدث اضطرابًا في النظم الإيكولوجية التي تعتمد على هذه المياه وقصر المسحوبات من المياه الجوفية على معدل تحددها؛
- تقليص ملاجئ الأنواع البيولوجية؛
- حماية المناخ من الاحتباس الحراري.

ثانيًا- أهداف التنمية المستدامة

سبق أن ذكرنا أن التنمية المستدامة تقوم على ركائز ثلاث: الكفاءة الاقتصادية، الكفاءة الاجتماعية والكفاءة البيئية. تعتمد الأولى على الاستخدام الرشيد لثلاث حزم من الأدوات: الأدوات التقنية، الأدوات الاقتصادية، الأدوات الاجتماعية، ويتوقف النجاح على الجمع المتوازن بين الحزم جميعًا. فالأدوات التقنية هي وسائل تحقيق هدف صون الموارد الطبيعية المتجددة، أي قدرتها على العطاء (الإنتاج) في مدى الزمان الممتد، مع زيادة الغلّة في حدود هذه الضوابط، وترشيد استغلال الموارد الطبيعية غير المتجددة بغية تمديد المدى الزمني لعطائها.

يطرح هذا الأمر إعادة النظر في الأدوات والآلات التي تستخدم على مستوى الفرد. أما الأدوات الاقتصادية فهي ضوابط الأداء. وقد برزت فكرة «المحاسبة البيئية للموارد الطبيعية» إذ جرى الأمر على عدم إدراج قيمة ما يؤخذ من العناصر المختزنة بالبيئة (حقول البترول والفحم والغاز الطبيعي ورواسب الخامات) في حساب التكاليف. فمصر، كبلد زراعي، ترفض، مثلاً، إدراج مياه الري في حساب كلفة الزراعة.

ومن جانبها تقوم الكفاءة الاجتماعية على مشاركة الناس مشاركة فاعلة في مراحل رسم سياسات التنمية، ووضع الخطط وتنفيذ المشروعات، وهذا هو جوهر الديموقراطية. إن حرمان الناس المشاركة يعفيهم من المسئولية ويعطّل قدرتهم على الأداء، وهنا تبرز أهمية المنظمات الأهلية كأدوات لحشد المشاركة الجماهيرية. ويعد العدل الاجتماعي أحد ركائز التنمية المستدامة التي ترفض الفقر والتفاوت البالغ بين الأغنياء والمدقعين، والمفهوم الأول للعدل الاجتماعي هو العدالة بين الأجيال.

ولا شك أن صون النظم البيئية المتجددة يحفظ للأراضي الزراعية والمراعي والغابات والمصايد قدرتها على الإنتاج المتواصل. وتحتاج الإدارة الرشيدة لموارد الفحم والبترول والغاز الطبيعي وخامات المعادن إلى الضبط الاجتماعي الذي يقاوم الإسراف. والمفهوم الثاني للعدل الاجتماعي هو العدل بين أهل الجيل الحاضر، ويفي باحتياجاته المشروعة (محمد القصاص، 2007).

والتنمية المستدامة كحلقة وصل بين الجيل الحالي والجيل القادم تضمن استمرارية الحياة الإنسانية، وتضمن للجيل القادم العيش الكريم والتوزيع العادل للموارد داخل الدولة الواحدة، وحتى بين الدول المتعددة (محمد عربي، 2003).

وتكمن أهمية التنمية المستدامة كونها وسيلة لتقليص الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية وتلعب دورًا كبيرًا في تقليص التبعية الاقتصادية للخارج، وتوزيع الإنتاج وحماية البيئة، والعدالة الاجتماعية، وتحسين مستوى المعيشة، ورفع مستوى التعليم، وتقليص نسبة الأمية، وتوفير رؤوس الأموال، ورفع مستوى الدخل القومي، والعدالة الاجتماعيّة.

كما إن التنمية المستدامة تعتبر حلقة وصل بين الشمال والجنوب وتكامل المصالح بينهما وسداد لدين الدول المتقدمة التي استنزفت موارد الدول المتخلفة إبان الاستعمار(عربي عريقات، 1992)، ولتقليص هذه الفجوة وتحقيق كلّ هذه الأولويات لابد لنا من رؤية استراتيجية مدروسة وواضحة لنتمكن من ترك إرث للجيل القادم يشرف الجيل الحالي.

وتسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي:

أ- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان: من خلال التركيز على العلاقات بين أنشطة السكان والبيئة، وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أساس حياة الإنسان، وذلك عن طريق مقاييس الحفاظ على نوعية البيئة والإصلاح والتهيئة، وتعمل على أن تكون العلاقة في الأخير علاقة تكامل وانسجام.

ب- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة: وكذلك تنمية إحساسهم بالمسئولية تجاهها وحثهم على المشاركة الفعالة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقديم برامج ومشروعات التنمية المستدامة.

ج- احترام البيئة الطبيعية: وذلك من خلال التركيز على العلاقة بين أنشطة السكان والبيئة والتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أساس حياة الإنسان، وبالتالي فالتنمية المستدامة هي التي تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام.

د- تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد: وهنا تتعامل التنمية مع الموارد على أنها موارد محدودة لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني.

هـ- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع: تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، وذلك من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة، دون أن يؤدي ذلك إلى مخاطر وآثار بيئية سالبة، أو على الأقل أن تكون هذه الآثار مسيطر عليها بمعنى وجود حلول مناسبة لها.

و- إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأوليات المجتمع: وذلك باتباع طريقة تلائم إمكاناته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، والسيطرة على جميع المشكلات البيئية.

ز- تحقيق نمو اقتصادي تقني: بحيث يحافظ على رأس المال الطبيعي الذي يشمل الموارد الطبيعية والبيئية، وهذا بدوره يتطلب تطوير مؤسسات وبنى تحتية وإدارة ملاءمة للمخاطر والتقلبات لتؤكد المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال المتعاقبة وفي الجيل نفسه.

وبذلك يصبح من المؤكد أن عبارة «التنمية المستدامة» لا تقتصر على التنمية الاقتصادية فحسب، بل تتعداها لتشير إلى مجموعة واسعة من القضايا متعددة الجوانب لإدارة الاقتصاد والبيئة والمجتمع. وهذه العناصر الثلاثة الأخيرة تشكّل الركائز الأساسية للتنمية المستدامة. وإذا اعتبرنا أن هذه الركائز تمثل دوائر متداخلة ذات أحجام متساوية، نجد أن منطقة التقاطع تمثل رفاهية الإنسان. فكلما اقتربت هذه الدوائر بعضها من بعض، شريطة أن تكون متكاملة لا متناقضة، ازدادت منطقة التقاطع وكذلك رفاهية الإنسان.

المبحث الثاني- أثر تطبيق المسئولية الاجتماعية للشركات على تحقيق التنمية المستدامة في مصر

تحظى الشركات بتأثير واسع في حياة قطاع عريض من الأفراد، بعضهم بشكل مباشر وأغلبهم بشكل غير مباشر، وكثيرًا ما يتحدث الباحثون في مجال التخطيط عن مدى علاقة الشركة بالبيئة المحيطة بها. فنجد بالفعل هناك بعض

النظريات التي تنظر إلى الشركة من منظور بيئي، حيث ترى أن الشركة هي جزء من النظام العضوي الذي تقوم فيه البيئة بتحديد طبيعة نشاط الشركة وحدود ذلك النشاط (Donald Nordberg, 2011).

كما ظهرت نظريات أخرى تدمج بين الجانب السياسي والجانب الأخلاقي، حيث ترى أن الشركة يجب أن تكون مسئولة أمام جميع الأشخاص والشركات الأخرى التي تتعامل معها، حيث يرى أنصار هذه النظرية أن المسئولية تنشأ عن طريق الاتفاقيات والعقود التي تحكم العلاقات الرسمية بين الشركة كشخص اعتباري وهؤلاء الذين تتعامل معهم.

ويرى بعضهم أن الشركة عليها التزامات تجاه من ليس لها تعامل مباشر معهم، أو بتعبير آخر نحو المجتمع والبيئة المحيطة بالشركة، ونتيجة لذلك يلتزم مجلس الإدارة بأن يضع في اعتباره نطاقًا واسعًا من المصالح - عندما يقرر كيفية استخدام موارد الشركة - وليس فقط مصلحة حملة الأسهم، ويطلق على هذه النظرية «نظرية أصحاب المصالح Stakeholder Theory». (Donald Nordberg, 2011)

ووفقًا لهذه النظرية أصبحت مصالح «أصحاب المصالح» من أهم نقاط الاهتمام في مجال الأعمال والشركات، حيث إن هذه النظرة الاجتماعية للشركة أصبحت تختلف كثيرًا عن النظرة الميكانيكية للشركة باعتبارها مجرد أداة لتحقيق الأرباح، والنظرة الاقتصادية للشركة باعتبارها مؤسسة قانونية تُشكّل سلسلة مترابطة من العقود.

لذلك تضع نظرية أصحاب المصالح في الاعتبار قطاعًا عريضًا من العناصر بخلاف حملة الأسهم، ففي حين أن الاهتمام والتركيز على حملة الأسهم يؤدي إلى جعل تعظيم منفعة حملة الأسهم هو الهدف الأساسي والأهم، فإنه حين يوضع في الاعتبار قطاع عريض من أصحاب المصالح مثل الموظفين والموردين والدائنين والعملاء والحكومة والمجتمع المحلي والبيئة، نجد أن التركيز المهيمن على منفعة حملة الأسهم يصبح واضحًا ضمنًا وبديهيًّا.

لذلك يرى الباحث أن المسئولية الاجتماعية والبيئية للشركات هي الالتزام المستمر من قبل الشركة في المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يحث على العمل بطريقة مسئولة تجاه جميع أصحاب المصالح والمجتمع الذي تعمل فيه الشركة وتأثيرها على البيئة المحيطة بها.

وبناءً على ما تقدم، نتناول في هذا المبحث أثر تطبيق المسئولية الاجتماعية للشركات على تحقيق التنمية المستدامة في مصر، وذلك من خلال بيان مفهوم حوكمة الشركات وبيان علاقتها بالمسئولية الاجتماعية للشركات، ثم نبين مفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات وأهميتها، وأخيرا نتناول علاقة تطبيق المسئولية الاجتماعية للشركات بتحقيق التنمية المستدامة في مصر، وذلك من خلال ثلاثة مطالب على النحو التالي:

- المطلب الأول: ماهية حوكمة الشركات وعلاقتها بالمسئولية الاجتماعية للشركات.
- المطلب الثاني: مفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات وأهميتها.
- المطلب الثالث: علاقة المسئولية الاجتماعية للشركات بالتنمية المستدامة في مصر.

المطلب الأول- ماهية حوكمة الشركات وعلاقتها بالمسئولية الاجتماعية للشركات

يرجع ظهور مفهوم «حوكمة الشركات» كأثر حتمي لبعض العوامل التي ارتبطت بالظروف الاقتصادية في مختلف دول العالم، خصوصًا في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي بدأت بالأزمة المالية الآسيوية عام 1997، ومرورًا بانهيار العديد من الشركات العالمية الكبرى عام 2001، والتي أعقبها صدور قانون ساربنز– أوكسلي عام 2002، وانتهت بالأزمة المالية العالمية عام 2008.

الأمر الذي أدى إلى أهمية وجود منظومة حاكمة متفق عليها لمعالجة السلبيات الموجودة داخل الشركات، وتهدف هذه المنظومة إلى إحكام الرقابة على أعمال إدارة الشركة ووضع نظم جيدة لعمليات المراجعة الداخلية والخارجية للحسابات، وكذلك وضع أطر واضحة للإفصاح والشفافية وحرية تداول المعلومات، والتي تعمل في النهاية على حماية حقوق المساهمين والحفاظ على الشركة من التعرض للانهيار وكذلك حماية حقوق أصحاب المصالح والمجتمع والبيئة المحيطة، إضافة إلى حماية الاقتصاد الوطني بصفة عامة من حدوث الأزمات المالية ومن ثم تحقيق التنمية المستدامة.

أولاً- مفهوم حوكمة الشركات

نتناول فيما يلي دراسة مفهوم حوكمة الشركات من الناحية اللغوية والاصطلاحية، وذلك على النحو التالي:

1- المفهوم اللغوي لحوكمة الشركات:

مصطلح «حوكمة الشركات» هو ترجمة للمصطلح الإنجليزي «Corporate Governance»، ولفظ «الحَوْكَمَة» هو ترجمة للأصل الإنجليزي للكلمة Governance، ويعرف في علم الصرف بـ«المصدر الصناعي»، فهو لفظ جديد، أي إنه لم يُصَغ على أي من أوزان المصدر المعروفة، وكلمة Governance أيضًا ليس لها دلالة واحدة محددة في اللغة الإنجليزية وإنما اشتُقَّت من الفعل Govern الذي يحمل أكثر من دلالة، وكأن هذه الكلمة قد تم اشتقاقها كي تضم كل الدلالات التي يحملها هذا الفعل. (Cambridge Dictionary, 2005)

ويشير بعض الباحثين (Jill Solomon, 2010) إلى أن مصطلح «governance» مشتق من اللفظ اللاتيني «gubernare» والذي يعني بالإنجليزية: «to steer» وبالعربية: «يقود أو يدير أو يُوَجِّه الدفة»، ويُستخدم عادةً بمعنى توجيه دفة السفينة، الأمر الذي يشير إلى أن مصطلح «حوكمة الشركات» يدل على وظيفة «الإدارة والتوجيه» أكثر من دلالته على «السيطرة والتَحكُّم».

لذلك فقد جمع هذا المصدر عند اشتقاقه بين أكثر من أصل، وكان أقربها للمعنى وأكثرها دلالة الفعلين «حَكَمَ» و«أَحْكَمَ»، وبهذا يتبين أن حَوْكَمَة الشركة تعني – من الناحية اللُغوية - جعلها مَحْكومَة ومُحْكَمَة، أو مَحْكومَة بإحْكَام (محمد بلبع، 2016).

2- المفهوم الاصطلاحي لحوكمة الشركات:

عند دراسة مفهوم مصطلح «حوكمة الشركات» من وجهات النظر المختلفة للباحثين وكذلك تعريفات الهيئات والمنظمات المعنية بالحوكمة، نجد ثلاثة أنواع من التعريفات؛ فهناك تعريفات عامة شاملة لا تنحاز لجانب أو آخر مثل أن يتم تعريفها على أنها «الطريقة التي تُدار بها الشركة وتُحكَم»، وهناك تعريفات تعتمد على النطاق الضيق Narrow View (المتمثل في علاقة الشركة بحملة الأسهم فقط Shareholders)، وهناك تعريفات تعتمد على النطاق الواسع Broad View (المتمثل في علاقة الشركة بجميع أصحاب المصالح Stakeholders)، وتأتي هذه التفرقة اعتمادًا على وجهات نظر صانعي السياسات والممارسين والباحثين وواضعي النظريات.

وتنطلق وجهات نظر المؤيدين لتعريف «حوكمة الشركات» وفقًا للنطاق الضيق من أنها تمثل العلاقة بين الشركة وحملة الأسهم مستندين إلى الأساس النظري والنموذج التقليدي للحوكمة الذي يعتمد على (نظرية الوكالة Agency Theory)، حيث يُنظَر للشركة وفقًا لهذه النظرية على أنها ملك خاص لمالكيها مُمَثلين في حملة الأسهم فيها، وهو المفهوم السائد في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، والذي يؤكد أولية تحقيق مصلحة حملة الأسهم وتعظيم القيمة في الأمد الطويل (Jill Solomon, 2010).

وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى تعريف «Sullivan سوليفان 2003» بأن «حوكمة الشركات» هي «مجموعة القواعد التي يجري بموجبها إدارة الشركة التي تمكن مجلس الإدارة من الإشراف عليها بهدف حماية المصالح والاستثمارات المالية لحملة الأسهم الذين قد يقيمون على بُعد آلاف الأميال من الشركة».

على الجانب الآخر، ووفقًا للنطاق الواسع Broad View، يمكن النظر لحوكمة الشركات كشبكة من العلاقات المترابطة، حيث لا تقتصر على العلاقة بين الشركة والملاك «حملة الأسهم shareholders «فقط، ولكن تشمل أيضًا العلاقة بين الشركة ونطاق واسع من «أصحاب المصالح stakeholders» مثل «الموظفين والعملاء والموردين وحملة السندات والدائنين. والمجتمع بأسره» وذلك على سبيل المثال لا الحصر.

تضع التعريفات واسعة النطاق في الاعتبار أن الشركة تكون مسئولة أمام المجتمع ككل والأجيال القادمة بل والعالم بأسره، ومن أهم هذه التعريفات التي سلكت هذا النهج تعريف (Jill Solomon, 2010) حيث يُعرِّف «حوكمة الشركات»

على أنها «نظام من الضوابط والتوازنات، داخليًا وخارجيًا، يضمن أن الشركات توجه مسئوليتها لكل أصحاب المصالح، وأن تعمل بطريقة تؤكد مسئوليتها الاجتماعية في كل جوانب أنشطة أعمالها».

ويرى الباحث؛ وفقًا لما سبق عرضه أنه يمكن الوصول إلى تعريف شامل لحوكمة الشركات يتفق مع وجهات نظر جميع الآراء السابق عرضها، وذلك باعتبار «حوكمة الشركات» (هي النظام الذي تُداربه الشركة وتُحكَم من خلال مجموعة القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية وحملة الأسهم وأصحاب المصالح المرتبطين بالشركة من ناحية أخرى، مع الأخذ في الاعتبار مصلحة المجتمع والبيئة المحيطة).

ثانيًا- أهمية تطبيق حوكمة الشركات

تعد الشركات الكبرى الحديثة واحدة من أهم الوسائل العالمية لتحقيق الثروات والرفاهية من خلال إنتاج السلع وتقديم الخدمات والقيام بالأنشطة الاقتصادية والتجارية المتنوعة، فهذه الشركات أنشئت أساسًا لصالح المجتمع، ومن أجل تحقيق هذا الهدف لابد أن تتحلى قياداتها الداخلية بالمسئولية، وتعمل في إطار أسواق تنافسية طبقًا لرقابة عامة سليمة.

تقوم حوكمة الشركات أساسًا على تحديد العلاقة بين المستثمرين ومجالس الإدارة والمديرين وحملة الأسهم وغيرهم من أصحاب المصالح داخل الشركة وخارجها والمجتمع المحيط، حيث ترسي قيم الديمقراطية والعدل والمساءلة والمسئولية والشفافية في الشركات، وتضمن نزاهة المعاملات، وبهذا تعزز سيادة القانون ضد الفساد؛ إذ تضع الحدود بين الحقوق الخاصة والمصالح العامة للمجتمع وتمنع إساءة استخدام السلطة. (مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2008)

ويتضح من الأزمات المالية والانهيارات المؤسسية التي حدثت في العقدين الأخيرين أن غياب مبدأ حوكمة الشركات يؤدي إلى تمكين من يعملون داخل الشركة – من المديرين وأعضاء مجلس الإدارة والموظفين العموميين – من استغلال الشركات على حساب المساهمين والدائنين وغيرهم من أصحاب المصالح مثل العاملين والموردين والجمهور العام والمجتمع بأثره.

وتهدف حوكمة الشركات إلى تحقيق الشفافية والعدالة، ومنح حق مساءلة إدارة الشركة ومن ثم تحقيق الحماية للمساهمين وحملة السندات جميعًا مع مراعاة مصالح العمل والعمال، والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة بما يؤدي إلى تنمية الاستثمار، وتشجيع تدفقه، وتنمية المدخرات، وتعظيم الربحية، وإتاحة فرص عمل جديدة، كما إن قواعدها تؤكد أهمية الالتزام بأحكام القانون والعمل على ضمان رفع الأداء ووجود هياكل إدارية تمكن من محاسبة الإدارة أمام المساهمين وتحقيق الرقابة المستقلة على التنفيذ.

كما تساهم الحوكمة في تقليل المخاطر وتحسين الأداء وزيادة فرص النمو بالأسواق وزيادة القدرة التنافسية للسلع والخدمات وتطوير الإدارة وزيادة الشفافية وكذلك زيادة أعداد المستثمرين في البورصات وأسواق المال، أما الدول التي لا تطبق هذه السياسة فتخضع أسواقها المالية لسيطرة عدد محدود من المستثمرين وتصبح قاعدة الملكية للشركات ضيقة للغاية. (مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2003)

لذلك تكمن أهمية حوكمة الشركات في التأثير الذي يترتب على تطبيق الوحدات الاقتصادية لهذا المفهوم، حيث ينتج عن تبني شركة ما لمفهوم ومبادئ حوكمة الشركات العديد من الآثار التي يقتصر بعضها على الشركة في حد ذاتها بينما يمتد بعضها الآخر إلى الاقتصاد الوطني ككل.

1- آثار تطبيق حوكمة الشركات على الشركة

ظهرت الحاجة إلى تطبيق مفهوم حوكمة الشركات عند ظهور جوانب الخلل في الأداء المالي والإداري للشركات والتي من أهمها: ضعف هياكل إدارة الشركات وتركز السلطة في أيدي مديرين يفتقدون الخبرة والمهارة والدراية والحكمة، وكذلك افتقاد إدارة الشركة للممارسات السليمة في الرقابة والإشراف وبحث الأمور الجوهرية للشركات واقتصار تلك الإدارات على بحث الأمور غير الجوهرية والشكلية.

كما يعد من أهم السلبيات التي تعطي أهمية لمفهوم حوكمة الشركات، خضوع الشركات إلى المنافسة الشديدة واتجاه كثير منها إلى إخفاء الكثير من مواطن الضعف بها والابتعاد عن الشفافية وعدم الاهتمام بتطبيق المبادئ المحاسبية، وكذلك الاهتمام بحرية التجارة وإهمال الجوانب المالية والتمويلية وتأثيرها في هياكل التمويل وعدم وجود توازن بين ما يحدث من اهتمام على مستوى الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي.

ومن أهم الآثار التي تترتب على تطبيق مفهوم ومبادئ حوكمة الشركات على الوحدة الاقتصادية ما يلي:

أ- الإسهام في رفع كفاءة وأداء الشركة مما يعزز ثقة المستثمرين فيها ويدفعهم لإمدادها بالتمويل اللازم.

ب- الإسهام في نمو الشركة وزيادة ربحيتها، وذلك من خلال تيسير الحصول على التمويل «أسهم - سندات - بنوك» وبتكلفة أقل.

ج- مواجهة الأزمات الاقتصادية والمالية للشركة نظرًا لتقليل احتمالات تعرض الشركة للمخاطر وتجنب الشركة مخاطر الانزلاق في مشكلات محاسبية ومالية.

د- القضاء على الفساد داخل الشركات وخارجها من خلال تأسيس مبدأ «الشفافية» في عمليات الشركات وفي إجراءات المحاسبة والمراجعة وعمليات الشراء.

لذلك فإن الحوكمة تُعَدُّ أحد أهم مكونات نظام الحماية داخل الشركات إن لم تكن الأهم على الإطلاق، فهي تعمل على محاربة الفساد وتحقيق الصحة والسلامة المالية والمحاسبية للشركات والمؤسسات بل لا تقتصر على تلك الشركات والمؤسسات الهادفة للربح فقط ولكنها أيضًا حاكمة لكافة الوحدات الاقتصادية والكيانات الإدارية – إنتاجية كانت أو خدمية، عامة أو خاصة - حتى وإن لم تكن هادفة للربح سواء أكانت هذه الكيانات تابعة للدولة أو القطاع الخاص أو المجتمع المدني. (عبيد المطيري، 2002)

2- آثار تطبيق حوكمة الشركات على الاقتصاد القومي

هناك العديد من الأسباب التي تؤكد أهمية تبني مفهوم حوكمة الشركات لما لها من تأثير واضح على دعم الاقتصاد القومي والمناخ الاستثماري وتحقيق التنمية المستدامة، ويمكن إجمال أهم تلك الأسباب فيما يلي: 1. الفصل بين الملكية والإدارة 2. الرقابة على الأداء وتحسين الكفاءة الاقتصادية 3. الحد من تعرض الشركات لحالتي الغش والفشل المالي 4. إيجاد الهيكل الذي تحدد من خلاله أهداف الشركة ووسائل تحقيق تلك الأهداف ومتابعة الأداء والرقابة 5. تعديل القوانين الحاكمة في أداء الشركات بحيث تتحول مسئولية الرقابة إلى كل من الطرفين وهما مجلس الإدارة والمساهمون ممثلين في الجمعية العمومية للشركة.

تساعد الحوكمة على إنشاء مبادئ السوق الحرة في الاقتصادات المغلقة مما يولد جيلاً جديدًا من أصحاب المشروعات والمستثمرين في جميع أنحاء العالم ووضع مسئولية بيئات تراعي قيام شركات أعمال تنافسية مهمة ومدارة بصورة أخلاقية وتطبق اللامركزية الاقتصادية بالاستناد إلى الحوكمة على عاتق الإصلاحيات المحلية المستندة إلى المبادئ الدولية. (جون سوليفان، 2006)

وتنعكس أهمية حوكمة الشركات بكونها الحل الاقتصادي والاجتماعي لتطوير المجتمعات كلها، بالمساعدة على إنهاء الفقر وتقليل حدته وزيادة الإصلاحات الاقتصادية العالمية من خلال العمل والجهد المنظم لتحقيق النمو الذي يحقق الازدهار والرفاهية للمجتمعات من خلال تطبيق الحوكمة في القطاعين العام والخاص. (Ibrahim Akoum, 2004)

ومن أهم الآثار التي تترتب على تطبيق مفهوم ومبادئ حوكمة الشركات بالنسبة للاقتصاد القومي ما يلي:

أ- تدفق رأس المال الأجنبي عن طريق زيادة ثقة المستثمر الأجنبي في تلك الأسواق من خلال طمأنته بأن شركاتنا تستخدم نفس المعايير التي تُستخدم في بلاده. حيث يؤدي تطبيق مفهوم ومبادئ حوكمة الشركات إلى جذب الكثير من الاستثمارات وتخفيض تكلفة التمويل، وتعمل على الحد من هروب رؤوس الأموال المحلية إلى الخارج وهجرتها، كما تضمن حصول المستثمرين على عائد مجزٍ على استثماراتهم.

ب- رفع كفاءة سوق رأس المال، حيث أدى اتساع حجم الشركات إلى انفصال الملكية عن الإدارة وسارعت تلك الشركات في البحث عن مصادر للتمويل أقل تكلفة من المصادر المصرفية، فاتجهت إلى أسواق المال وساعد على ذلك ما شهده العالم من تحرير للأسواق المالية فتزايدت انتقالات رؤوس الأموال عبر الحدود بشكل غير مسبوق.

ج- مواجهة مخاطر الأزمات المالية للاقتصاد ككل، حيث إن اتباع معايير الشفافية في التعامل مع المستثمرين والدائنين يؤدي إلى قيام نظام قوي لحوكمة الشركات يساعد على منع وقوع الأزمات الدورية في قطاع الأعمال والجهاز المصرفي، حتى في الدول التي لا يتم فيها تداول معظم أسهم شركاتها في بورصات الأوراق المالية.

3- **دعم الدور الاجتماعي للشركات وحماية حقوق أصحاب المصلحة:**

حيث تتطلب الحوكمة الرشيدة احترام الشركات لالتزاماتها تجاه العاملين بها وعملائها ودائنيها وموردیها والمجتمعات التي تعمل فيها، فكل هذه المجموعات تستفيد من أمانة وجودة العمل في هذه الشركات والقدرة على الاعتماد عليها، ومن ثم يحصد المجتمع كله مزايا إدارة الشركات بشكل جيد، فذلك يوفر فرص عمل ويبني الثقة في الاقتصاد ويمنع تبديد الموارد.

ونظرًا لكون جمهور المستثمرين لا يعرف ما يجري في الشركة على المستوى التشغيلي ويباشر المديرون العمليات اليومية ويعلمون أن معظم عملهم مجهول للمستثمرين، ومن ثم قد لا يتصرف المديرون على النحو الذي يحقق مصلحة المساهمين وغيرهم من أصحاب المصلحة، لذلك توفر منظومة حوكمة الشركات لأصحاب المصلحة إمكانية مراقبة أداء المديرين ومراقبة أعمال الشركة كلها، بحيث يمكن للدائنين التأكد من قدرة الشركة على التعامل مع ديونها، والموظفون مثل المراجعين الداخليين يمكنهم مراقبة الشركة للتأكد من سلامة وقوة مركزها المالي، كذلك من الممكن أن يغرس المجتمع إحساسًا بالمواطنة المؤسسية في الشركة لكي يحس المديرون التنفيذيون في الشركة بالمسئولية نحو مجتمعهم. (طارق حماد، 2009)

لذا فإن حوكمة الشركات تعد أداة تمكن المجتمع من التأكد من إدارة الشركات في المجتمع بأسلوب علمي وعملي يؤدي إلى حماية أموال المساهمين وتوفير المعلومات المالية العادلة والشفافة لكافة الأطراف ذات العلاقة من أصحاب المصالح وغيرهم، الأمر الذي ينعكس على غرس وتعزيز الثقة لدى مالكي أسهم الشركة وكذلك الأطراف الآخرين والمتعاملين معها. (Bob Stein, 2004)

المطلب الثاني- مفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات وأهميتها

تهيمن الشركات على كل جوانب الحياة، ولديها القدرة على التأثير على المعيشة والطعام والماء والوقود والكهرباء والبحار والأنهار والبيئة والمدارس والمستشفيات والأدوية والأخبار والترفيه والنقل والمواصلات والاتصالات، حتى إن تأثيرها يصل إلى الأطفال الذين لم يولدوا بعد. لذلك فإن الشركات غير المسئولة قد تدمر بنية المجتمع وكيان الأسرة كما تؤثر على جودة الحياة ومستقبل العالم أجمع. (A.Mitchell & P.Sikka, 2005)

وقد ظهر مفهوم «المسئولية الاجتماعية للشركات» من فكرة أن الشركة لابد أن توجد داخل مجتمع، فبدون مجتمع لا يمكن للشركة أن تؤدي وظيفتها، فلن يوجد عملاء ومن ثم لا توجد تجارة ولا استثمار. كذلك لن يكون هناك موردون ولا موظفون لعمل المنتجات وأداء الخدمات التي تقدمها، وكذلك لن يكون هناك الإطار القانوني اللازم لوجودها. بالإضافة إلى ذلك هناك أسباب أخرى لضرورة التزام الشركة تجاه المجتمع من أهمها اعتماد الشركات على «المشاعات الاجتماعية Social Commons» أو الخدمات الاجتماعية المشتركة، بما في ذلك الهواء وموارد المياه والطرائق والسكك الحديدية والوسائل اللازمة لشحن بضائعها ونقل موظفيها مثل السفن والموانئ والطائرات والمطارات، كل هذه الوسائل التي تعتمد عليها الشركة تجعل عليها مسئولية الحفاظ عليها وتطويرها وليس فقط استغلالها كما لو كانت ملكيتها الخاصة. (Donald Nordberg, 2011)

ونتناول فيما يلي دراسة الاتجاهات المختلفة في تعريف المسئولية الاجتماعية للشركات، ثم نوضح أهمية المسئولية الاجتماعية للشركات بالنسبة لقضية التنمية المستدامة في إطار حوكمة الشركات، وذلك على النحو التالي:

أولاً- مفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات

تُعرّف المسئولية الاجتماعية للشركات في الفقه الاقتصادي على أنها «الالتزام المستمر من قبل الشركات بالتصرف أخلاقيًا والإسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للعاملين وعائلاتهم والمجتمع كله».

وتُعرّفها الحكومة الإنجليزية على أنها «إسهام مجتمع الأعمال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للمجتمع»، فهي تعني بالأساس بمدى وضع مجتمع الأعمال في اعتباره للآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الناتجة عن ممارسته لعمله. لذا فإن المسئولية الاجتماعية للشركات عبارة عن ممارسات اختيارية يقوم بها صاحب العمل في إطار القانون لتحقيق كل من مصالحه التنافسية وكذلك مصالح المجتمع كله.

لذلك تعد «المسئولية الاجتماعية للشركات Corporate Social Responsibility CSR» بمنزلة عقد اجتماعي أكثر من كونها اتفاقًا قانونيًا، وبمنزلة التزام ضمني على الشركة أكثر من كونه التزامًا صريحًا ينبغي على مديري الشركة الموافقة عليه، كما يعتبرها البعض التزام أخلاقي وليس التزام تعاقدي. (Donald Nordberg, 2011)

وتذهب الرؤية المعاصرة لحوكمة الشركات من منظور الأطراف أصحاب المصالح المرتبطين بالشركة إلى أن الإدارة تقيم علاقات محددة مع جماعات الأطراف صاحبة المصالح، ويذهب أنصارهذا المنظور إلى أن الشركات عليها التزام اجتماعي بالعمل بطرق مسئولة اجتماعيًا وبيئيًا، ويشارلهذا المنهج باسم المسئولية الاجتماعية للشركات CSR أو المواطنة المؤسسية.

ويلاحظ أن غالبية الشركات تقوم بالخلط بين مفهوم المسئولية الاجتماعية والعمل الخيري ولا تعي مفهوم المسئولية بمعناه الواسع، فهي تشمل جوانب كثيرة منها الالتزام بالأنظمة والقوانين المتبعة، والنواحي الصحية والبيئية، ومراعاة حقوق الإنسان وخاصة حقوق العاملين، وتطوير المجتمع المحلي، والالتزام بالمنافسة العادلة، والبعد عن الاحتكار، وإرضاء المستهلك.

ويتضمن قيام الشركات بدورها تجاه المسئولية الاجتماعية دعم جميع أفراد المجتمع لأهدافها ورسالتها التنموية والاعتراف بوجودها، والإسهام في سد احتياجات المجتمع ومتطلباته المعيشية الضرورية، بالإضافة إلى خلق فرص عمل جديدة من خلال إقامة مشروعات خيرية واجتماعية ذات طابع تنموي.

الأمر الذي يتناقض مع طبيعة الشركات التي تعمل في الاقتصاد الحر الذي لا يعترف إلا بمسئولية واحدة فقط وهي استغلال موارده في تحقيق مزيد من الأرباح الخاصة بالشركة طالما أنها تعمل في إطار قانوني تنافسي ولا تلجأ إلى الغش. إلا أن هذه النظرية أصبحت سيئة السمعة بعد نشر مقال شهير للخبير الاقتصادي ميلتون فريدمان Milton Friedman عام 1970 والذي كان له أكبر الأثر في الجدال الدائر بين المدافعين عن حقوق أصحاب المصالح ومؤيدي حقوق حملة الأسهم. (Milton Friedman, 1970)

ويرى فريدمان في مقاله أن أصحاب الأعمال يجب ألا يتلاعبوا بالثغرات القانونية وألا يتعاملوا بقسوة مع العاملين بل عليهم مكافأتهم، كما ينبغي عليهم أن يساعدوا العملاء ويعتنوا بمصالح الموردين، لافتًا إلى أن هذه الممارسات من شأنها أن تزيد من ربحيتهم. (Donald Nordberg, 2011)

وقد أطلق الأنجلوساكسون تسمية قاعدة الأساس الثلاثي «Tripple Bottom Line» على «الجهود التي تقوم بها المنظمة لتحقيق التزاماتها ليس فقط نحو تحقيق المكسب الاقتصادي وإنما أيضًا لتحسين الأداء الاجتماعي والبيئي» (Cecile Renouard, 2007). وهذا يعني أن تقييم أداء المنظمة المسئولة اجتماعيًا يتم من خلال ثلاث جوانب هي: المردودية الاقتصادية واحترام البيئة والعدالة الاجتماعية (Joel Ernult, Arvind Ashta, 2007).

وفي هذا الصدد ينبغي أن نفرق بين المسئولية الاجتماعية والعمل التطوعي أو الخيري، فالعمل التطوعي هو أحد أشكال تحمل المسئولية من قبل فرد أو جماعة، ولا يجب حصر المسئولية الاجتماعية في العمل التطوعي، إذن فالمسئولية الاجتماعية لا تقف عند حد التبرعات والبرامج الخيرية، فثمة مجالات للعمل يجب أن تلتزم بها المنظمات يعود نفعها على المجتمعات، من هذه المجالات تنظيم وإدارة الأعمال وفق مبادئ أخلاقية ودعم الفقراء والطبقات الوسطى وحماية البيئة، والحفاظ على الموارد الأساسية ومكافحة الفساد واحترام حقوق الإنسان والعمل والمساهمة في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ثانيًا- أهمية المسئولية الاجتماعية للشركات

تجدر الإشارة إلى أن هناك الكثير من الفوائد التي تجنيها الشركات التي تطبق المسئولية الاجتماعية من ضمنها تخفيض تكاليف التشغيل، وتحسين جودة المنتجات، وزيادة المبيعات، وإخلاص العملاء، وزيادة الإنتاجية والنوعية.

كما إن الشركات التي توازن بين مصالحها ومصالح حاملي الأسهم تحقق معدلات نمو ومعدلات توليد عمالة ماهرة تفوق الشركات الأخرى. وحتى الآن لا يوجد إلزام على الشركات، فالمسئولية الاجتماعية لم تزل في جوهرها أدبية ومعنوية، أي أنها تستمد قوتها وقبولها وانتشارها من طبيعتها التطوعية والاختيارية، ومن هنا فقد تعددت صور المبادرات والفعاليات بحسب طبيعة البيئة المحيطة، ونطاق نشاط الشركة، وما تتمتع به كل شركة من قدرة مالية وبشرية. وهذه المسئولية بطبيعتها ليست جامدة، بل لها الصفة الديناميكية والواقعية وتتصف بالتطور المستمر كي تتواءم بسرعة وفق مصالحها وبحسب المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

فما المقصود بمسئولية الشركة تجاه المجتمع؟ طرح «آرتش كارول»(A. B. Carroll, 1979) تصنيفًا من أربعة أجزاء للمسئولية الاجتماعية للشركات يعد مرجعًا للمواطنة المؤسسية من منظور إداري وجاءت مساهمته بنقلة نوعية في توسيع مفهوم المسئولية الاجتماعية (نعمة الخفاجي وطاهر الغالبي، 2008)، حيث ميزت بين أربعة أبعاد رئيسة لهذا المفهوم بشكل يفرض على الشركة أن تزاول أعمالها على نحو يفي بالتوقعات الأربعة (الاقتصادية والقانونية والأخلاقية والخيرية)، وفيما يلي ملخص لهذا الطرح:

- **المستوى الأول (الاقتصادي):** حيث تمارس الشركة أو منظمة الأعمال أنشطة اقتصادية لتحقيق الكفاءة والفعالية، وتستخدم الموارد بشكل رشيد لتنتج سلع وخدمات بنوعية راقية، وتوزع العوائد بشكل عادل على عوامل الإنتاج المختلفة، بتحقيق ذلك تكون المنظمة قد تحملت مسئولية اقتصادية. فالمسئولية الاجتماعية الأولى والأهم للشركة اقتصادية، فيجب أن تبقى الشركة على قيد الحياة عن طريق إنتاج سلع وخدمات بصورة تحقق لها ربحًا.
- **المستوى الثاني (القانوني):** حيث يندرج في هذا الإطار الالتزام الواعي والطوعي بالقوانين والتشريعات الحاكمة لمختلف الجوانب في المجتمع، سواء أكان هذا في الاستثمار أو الأجور أو العمل أو البيئة أو المنافسة أو غيرها. حيث يتوقع المجتمع من الشركة أن تدير أعمالها ضمن الإطار القانوني.
- **المستوى الثالث (الأخلاقي):** التي تراعي من خلاله منظمة الأعمال الجانب الأخلاقي في كل قراراتها ومسارها في الصناعة التي تعمل فيها، تجنبًا لأي ضرر قد يلحق بالمجتمع. وتسمو هذه المسئوليات على المسئوليات المنصوص عليها في القوانين وتنسجم مع الأعراف والمعايير المجتمعية. ويتوقعها المجتمع وإن كان لا يطلبها على الرغم من أنها قد تكون محددة بصورة سيئة، وتشمل أمورًا مثل الأخلاقيات البيئية.
- **المستوى الرابع (الخيري):** الذي يشتمل على التبرعات والهبات والمساعدات الاجتماعية والخيرية التي تخدم المجتمع ولا تهدف إلى الربح، كما قد تتبنى المنظمة في هذا الإطار قضية أساسية من قضايا المجتمع وتعمل على دعمها ومتابعتها. وجدير بالذكر أن العطاء المؤسسي مسألة اختيارية ولكنه مرغوب بصورة متزايدة من جانب مجتمعات الأطراف صاحبة المصالح.

ويذهب أنصار المسئولية الاجتماعية للشركات إلى أن العوامل المحركة الرئيسة لاتجاه المواطنة ترجع إلى: العولمة، بمعنى اتساع الأعمال واقتصادات السوق عالميًا؛ والقوة الكبرى للشركات العالمية ينبغي أن تؤهلها لأداء أنشطة كانت متروكة في السابق للحكومات؛ والضغط من جانب الناشطين الاجتماعيين الحازمين؛ وحركة بيئية متزايدة الشعبية؛ ورغبة متصاعدة في أسواق رأس المال في معاقبة الشركات غير المستوفية للمعايير الأخلاقية. (Christine A. Mallin, 2007)

كما ورد بتقرير كادبوري 2002 الخاص بحوكمة الشركات أن «أفضل طريقة لتعريف المسئولية الاجتماعية بصورة واسعة هي القول بأن استمرار وجود الشركات متوقف على اتفاق ضمني بين أصحاب الأعمال والمجتمع، وأن جوهر هذا الاتفاق هو عدم سعي أصحاب الأعمال لتحقيق أهدافهم ومصالحهم الحالية على حساب المصالح بعيدة المدى للمجتمع كله». (Adrian Cadbury, 2002)

وقد استجابت بعض المؤسسات لهذا الاتجاه بإدراج بيانات موجهة نحو المسئولية الاجتماعية للشركات في قيمها وأهدافها المؤسسية، وتعترف هذه البيانات بأن الشركة تدرك أهمية وجود قواعد للسلوك أو الأخلاقيات، والالتزام نحو المجتمعات المحلية والاهتمام بصحة وتوعية الموظفين والوعي البيئي والوعي بالقضايا الاجتماعية (مثل التنوع والعدالة الاجتماعية. إلخ).

من خلال تبني أهداف المواطنة، يزعم أنصارها أن المؤسسات سوف تعزل نفسها عن كثير من تصرفات الناشطين وتبث في الأطراف صاحبة المصالح الثقة في الإدارة وتحسن سمعة الشركة وتبرهن على تركيزها على إجراءات الوقاية وليس التصحيح. ونتيجة لهذه الإدراكات قد تجد الشركات أن حسن نواياها يفتح الأبواب إلى مجتمعات جديدة ومبيعات إضافية.

إلا أن المسئولية الاجتماعية عملية ديناميكية، حيث إنها تنبع من اتخاذ قرارات توازن بين مصالح جميع الأطراف صاحبة المصالح. وهذه القرارات يمكن اتخاذها فقط من خلال حوار متواصل بين الأطراف المعنية. ولكي يحدث ذلك بمرور الوقت يجب أن يصبح الوعي الاجتماعي جزءًا لا يتجزأ من ثقافة الشركة، وتصبح الاعتبارات الأخلاقية محورية في هذه العملية.

فعندما كان مديرو شركة إنرون Enron التنفيذيون يزوّرون الإيرادات ويتحملون مخاطر مبالغا فيها، لم يضروا فقط مصالح مساهمي الشركة، ولكن أيضًا الأطراف الأخرى صاحبة المصالح في الشركة، لقد أضرّت إنرون عملاءها الذين يتعين عليهم الآن إيجاد بائعين آخرين والموردين الذين اعتمدوا على طلبيات إنرون والموظفين الذين كان من الممكن أن يعملوا في أماكن أخرى، والاقتصاد المحلي المستقبلي لأن الوظائف الحالية والمستقبلية قد شغلت الآن. بالإضافة إلى ذلك فإنه نظرًا لأن الحكومة أنفقت الملايين على التحقيق مع مديري إنرون التنفيذيين ومقاضاتهم، فقد تضرر المجتمع كله أيضًا لأن تلك الأموال كان يمكن أن تنفق في نواحٍ أخرى من أجل مصلحة أكبر. (طارق حماد، 2009)

أما عن علاقة المسئولية الاجتماعية للشركات بمفهوم الإدارة الرشيدة أو حوكمة الشركات، فقد تبين لنا مما سبق عرضه في هذه الدراسة أن مفهوم حوكمة الشركات في معناه الأشمل – الذي يضم كل المؤسسات العاملة بالمجتمع سواء أكانت مملوكة للقطاع العام أو الخاص والتي يرتبط نشاطها إما بإنتاج سلعة أو تقديم خدمة، والتي تؤثر على رفاهة الأفراد والمجتمع كله – يكون مرتبطًا ليس فقط بالنواحي القانونية والمالية والمحاسبية بالشركات، ولكنه يرتبط كذلك ارتباطًا وثيقًا بالنواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وكما هو واضح فمن واجبات الشركة التأكيد على ضرورة الاهتمام بأصحاب المصالح سواء من لهم صلة مباشرة أو غير مباشرة مع الشركة، ومن هنا تأتي أهمية المسئولية الاجتماعية للشركات بالنسبة لمنظومة «حوكمة الشركات»؛ والتي لا تهتم فقط بتدعيم مكانة وربحية الشركة، ولكنها تهتم كذلك بتطور واستقرار الاقتصاد وتقدم ونمو المجتمع ككل.

ومن هذا المنطلق يتم التأكيد على أن حوكمة الشركات هي سبيل التقدم لكل من الأفراد والمؤسسات والمجتمع كله؛ وذلك لأنه من خلال تلك الآلية يتم توفير قدر مناسب من الضمان لتحقيق ربحية معقولة لاستثمارات الأفراد، وفي ذات الوقت تعمل على قوة وسلامة أداء المؤسسات؛ ومن ثم تدعيم استقرار وتقدم الأسواق والاقتصادات والمجتمعات.

ولا شك أن الشركات تؤثر وتتأثر بالحياة العامة، حيث إن أداءها يمكن أن يؤثر على الوظائف والدخول والمدخرات والمعاشات ومستويات المعيشة، وغيرها من الأمور المرتبطة بحياة الأفراد والمؤسسات بالمجتمع، ومن ثم فيجب أن تكون الشركات مسئولة عن التزامها في الإطار الأشمل لرفاهية وتقدم المجتمع، ويُعد تطبيق الشركة لمبادئ الحوكمة أحد أهم سبل وضعها على الطريق الصحيح.

لذلك يمكن القول بأن تطبيق مبادئ الحوكمة والمسئولية الاجتماعية للشركات قادر على جذب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الأسواق المحلية، ويمكن خلق بيئة عمل وسوق عمل مشجعة لرجال الأعمال والمستثمرين الأجانب لاستثمار أموالهم في المنطقة. وتزداد أهمية المسئولية الاجتماعية للشركات في إطار حوكمة الشركات؛ حيث تتحول من كونها اختيارية في الأساس إلى اكتساب صفة الإلزامية عندما تدخل ضمن مجموعة قواعد أو قانون معين. (Catherine Turner, 2009)

كما إن هناك العديد من المكونات التي يمكن أن تتضمنها سياسة الشركة نحو المسئولية الاجتماعية، من أهمها: الأخلاق، والإيثار، والنزاهة، والتغيرات المناخية، والاستدامة، ورأس المال البشري، والشفافية، والبيئة، والمجتمع، والمستقبل، والإحسان، والقيم، والتجارة النظيفة، والتنوع والاختلاف، وحقوق الإنسان، والمساءلة، وأصحاب المصالح، والمدى البعيد. (Catherine Turner, 2009)

وحيث تقوم فلسفة المسئولية الاجتماعية للشركات على فكرة أن يقوم القطاع الخاص بدوره في الحفاظ على المجتمع الذي يعمل فيه وتنميته، ونظرًا لأن الحفاظ على المجتمع وتنميته هو من صميم اهتمامات الحكومات، لذا كان من

الطبيعي أن يكون للحكومات دور فعال ومؤثر في قيادة القطاع الخاص من أجل مجتمعات أفضل، وفي هذا المجال، هناك مدخلان أساسيان لتأثير الحكومة على القطاع الخاص؛ المدخل الأول يتعلق بالقوانين والتشريعات التي تسنها الحكومة لتنظيم عمل القطاع الخاص، أما المدخل الثاني فيتعلق بالقواعد والنظم والآليات التي تقوم بها الحكومات من أجل مستوى أفضل من الممارسات الاجتماعية والبيئية للشركات.

ومن الجدير بالذكر في هذا الإطار أن قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية توصي بضرورة إفصاح الشركات عن ممارساتها البيئية والاجتماعية بصورة دورية (مركز المديرين المصري، 2005)، كما قامت بعض الدول ومنها الهند بعمل مؤشرات لقياس مدى التزام الشركات المقيدة بالبورصة بالحفاظ على البيئة وتنفيذ قواعد الحوكمة والمسئولية الاجتماعية للشركات، ويهدف مثل هذا المؤشر إلى خلق روح التنافس بين الشركات من أجل ممارسات أفضل لصالح المجتمع.

وأخيرا، من أهم الأهداف التي تسعى الشركات إلى تحقيقها في إطار حوكمة الشركات هي «الاستدامة Sustainability»، ويقصد بها استمرارية أعمال الشركة ومن ثم استدامة ربحيتها. إلا أن الشركات لا يمكن أن تصل إلى هذه الاستدامة إلا من خلال توطيد علاقاتها مع عملائها ومورديها والعاملين بها، مع الاهتمام بالبيئة المحيطة والقضايا التي قد تؤثر على استمرارية الشركة، ومن ثم تخلق الشركة البيئة الملاءمة التي تحقق فيها تلك الاستدامة التي تسعى إليها، وتحافظ عليها، فاهتمام الشركة بمسئوليتها تجاه المجتمع يتيح الفرصة لها لأن تكون شركة مرغوبًا فيها لدى أفراد هذا المجتمع. (Donald Nordberg, 2011)

المطلب الثالث- علاقة المسئولية الاجتماعية للشركات بالتنمية المستدامة في مصر

استخدمت عبارة التنمية المستدامة للمرة الأولى في عام 1987 في الاستراتيجية العالمية للبقاء، وقد عرفها تقرير «بروندتلاند» بأنها التنمية التي تجيب حاجات الحاضر دون تعريض قدرات الأجيال القادمة للخطر. وفي عام 1991 تطور تعريف المفهوم إلى ما يلي: «التنمية المستدامة تتضمن تحسين شروط وجود المجتمعات البشرية مع البقاء في حدود قدرة تحمل أعباء الأنظمة البيئية» (المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003).

وتُعرف التنمية المستدامة في الفقه الاقتصادي بأنها «العلاقة بين النشاط الاقتصادي واستخدامه للموارد الطبيعية في العملية الإنتاجية وانعكاس ذلك على نمط حياة المجتمع، بما يحقق التوصل إلى مخرجات ذات نوعية جيدة للنشاط الاقتصادي وترشيد استخدام الموارد الطبيعية بما يؤمن استدامتها وسلامتها، دون أن يؤثر ذلك الترشيد سلبًا على نمط الحياه وتطوره». وعناصر التنمية المستدامة ثلاثة هي: البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد البيئي» (خالد قاسم، 2007).

لذلك فالمسئولية الاجتماعية والتنمية المستدامة مفهومان متقاربان جدًا ويصعب التمييز بينهما، فالأول يعني دمج الاهتمامات الاجتماعية والبيئية في الأنشطة التجارية، والثاني يعني التوفيق بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فلو لاحظنا مجال تطبيق المسئولية الاجتماعية، والذي يشمل عدة عناصر، منها: احترام البيئة عن طريق مكافحة التلوث، إدارة الفضلات، الاستغلال العقلاني للمواد الأولية؛ والأمان خلال عملية الإنتاج وفي خصائص المنتجات؛ وإثراء الحوار الاجتماعي، وتكافؤ الفرص، وتحسين ظروف العمل، وأنظمة الأجور، والتكوين المهني. إلخ؛ وكذلك احترام حقوق الإنسان من خلال احترام القوانين الدولية لحقوق العامل، ومكافحة عمل الأطفال؛ إضافة إلى الالتزام بأخلاقيات الإدارة مثل مكافحة الرشوة، وغسل الأموال؛ والاندماج في المجتمع من خلال التنمية المحلية؛ والتحاور مع أصحاب المصالح؛ وأخيرا الانضمام إلى المقاييس العالمية للبيئة.

نلاحظ أن نفس العناصر تقريبًا التي تشملها المسئولية الاجتماعية نراها مطروحة في المفاهيم المتعلقة بالتنمية المستدامة، فالمفهومين متكاملان لا متعارضان وكلاهما يخدم الآخر.

وتعتبر المسئولية الاجتماعية شكل من أشكال المساهمة في التنمية المستدامة، فالكثير من متطلبات التنمية المستدامة تجد تطبيقها في المسئولية الاجتماعية، أما الفرق بينهما فيكمن في أن مفهوم التنمية المستدامة تعني به أطراف عدة مثل: الدولة، قطاع الأعمال، المجتمع المدني، المواطنين، المستهلكين. في حين أن مناقشة موضوع المسئولية الاجتماعية تساهم في تحقيق التنمية المستدامة وهي من أهم أدواتها.

ومما لا شك فيه أن كل عمل تجاري ترافقه أخلاقيات والتزامات اجتماعية هو خير سواء للوحدة الاقتصادية بحد ذاتها أو للمجتمع ككل، وهذا ما بدا واضحًا مع المسئولية الاجتماعية. هذا المفهوم الذي تكشف الدراسات بل التجارب العلمية يوميًا أنه يحقق مكاسب إلى أبعد مدى، ويعم نفعه ليشمل كل ما يتعلق بقضايا التنمية والبيئة على المستوى الدولي.

ويُعد القطاع الخاص في مصر شريكًا أساسيًا وهو الميزان الذي تتحدد من خلاله الأهداف التنموية. فبالحديث عن التنمية عبر برامج وأنشطة مستديمة. فالجانب الاقتصادي في التنمية هو الأكثر ارتباطا كمؤشر وكنتيجة لهذه التنمية على الأفراد وتركيز القطاع الخاص واتجاهه إلى التخطيط طويل الأمد. فالاستثمارات التي تؤدي دورها في خدمة المجتمع والمواطن من خلال المشاركة الفاعلة في توفير فرص العمل ضمن ظروف مهنية مناسبة تراعي سلامة العاملين وأمنهم الوظيفي وشروط صحية تراعي المهنة التي يمارسها وكذلك مراعاة السلامة البيئية لمحيط العمل والمحيط الخارجي.

وإدراكًا للأهمية المتنامية للقطاع الخاص في مصر بوصفه محركًا للنمو ومساهمًا رئيسًا يمتلك المقدرة على دعم عملية التنمية والحد من الفقر وأن التجارة والاستثمار أعمدة أساسية لتحقيق الرخاء؛ إلا أن الأعمال التجارية ظلت ولسنوات عديدة مرتبطة في الغالب بمشكلات جوهرية، ومنها: الممارسات الاحتيالية والفساد وعدم المساواة في الأجور وحقوق العاملين والبيئة والعوائق أمام الابتكار وريادية الأعمال.

وفيما يلي نتناول آليات مساهمة المسئولية الاجتماعية للشركات كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة اقتصاديًا وبيئيًا واجتماعيًا بشكل عام وفي مصر تحديدًا، وذلك على النحو التالي:

أولاً- المسئولية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية

التنمية الاقتصادية هي «العملية التي بمقتضاها يتم الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم من خلال القيام بالعديد من التغييرات الجذرية في الهيكل الاقتصادي». وتعرف أيضًا بأنها «العملية التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن، والتي تحدث من خلال تغييرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة، إضافة إلى إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء» (محمد عجايمية، 1999).

ومفهوم المسئولية الاجتماعية هو نتاج لتوثيق الشراكة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين الدولة والقطاع الخاص لبناء مستقبل أفضل للأجيال القادمة. بحيث يتضمن هذا المفهوم مساهمة منظمات الأعمال في تهيئة وتوفير كل متطلبات تحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال: الاستثمار في الموارد البشرية، وخلق فرص عمل، وتوفير بيئة عمل صحية وآمنة جنبًا إلى جنب مع حل المشكلات الاجتماعية والبيئية وتعزيز التنمية المستدامة.

فالمسئولية الاجتماعية تعني أداء الشركة لكل واجباتها الاقتصادية والتنموية والاجتماعية في الاعتماد على معايير مثالية تخدم كل أطياف المجتمع من مستهلكين وعمال وموردين وحكومة ومجتمع مدني، حيث إن خلق مناخ ملائم اقتصاديًا واجتماعيًا من خلال مراعاة حقوق كل أصحاب المصالح يؤدي حتمًا إلى تحقيق التنمية الاقتصادية (مقدم وهيبة، 2014).

ثانيًا- المسئولية الاجتماعية والحفاظ على البيئة

حماية البيئة جزء لا يتجزأ من المسئولية الاجتماعية حفاظًا على الموارد الطبيعية من التدهور وضمانًا لحق الأجيال القادمة في نصيب عادل من تلك الموارد، ويمكن للشركات أن تلعب دورًا بارزًا في حماية البيئة من خلال السعي المتواصل لتحسين أدائها البيئي، واستخدام تقنيات وأساليب للحد من التلوث والإنتاج الأنظف خاصة في أسواق الدول النامية، حيث تضعف البنية المؤسسية اللازمة للإدارة البيئية السليمة، وحيث تغيب التشريعات البيئية أو يتم التراخي في تنفيذها (المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003).

وباعتبار البيئة أحد أهم أبعاد المسئولية الاجتماعية فإن دمجها في برامج المسئولية الاجتماعية للشركات يعتبر حلاً مناسبًا ويعطيه الإطار التنظيمي الملائم في الوحدة الاقتصادية، فبموجب الالتزام الاجتماعي للشركة تجاه البيئة عليها أن تضع خطة ذات كفاءة تتضمن تحديدًا للأهداف المتعلقة بتطوير الأداء البيئي، وتحدد نظم الإدارة البيئية اللازم تطبيقها واختيار فريق التنفيذ القادر على تحليل القضايا البيئية وحلها، والالتزام بالمحاسبة البيئية وتحمل الأضرار التي قد تتسبب

فيها أنشطة الشركة، ومحاولة تجنب كل ما قد يضر بالبيئة، وكذا الدعم المالي والفني لكل المبادرات الخارجية الهادفة إلى الحفاظ على البيئة.

وقد قامت العديد من الشركات ببرامج بيئية في إطار مسئوليتها الاجتماعية، منها على سبيل المثال (Patrick D'Humieres et Alain Chauveau, 2000):

قيام شركة «لوريال L'Oreal» الفرنسية لمنتجات التجميل بتبني سياسة لتخفيض استهلاك المياه، حيث انخفضت نسبة استهلاك المياه من 1,8 لتر سنة 1991 إلى 0,8 لتر سنة 1999، كما تم تخفيض الطاقة المستعملة بنسبة 33% على امتداد 8 سنوات، كما تفضل الشركة استعمال المواد الأولية المتجددة، حيث إن أكثر من 55% من المواد المستعملة ذات طبيعة نباتية.

ثالثًا- المسئولية الاجتماعية وتنمية المجتمع

إن العمل في محيط مضطرب اجتماعيًا يعتبر تهديدًا لعمل الشركة وتواجدها، في حين أن النسيج الاجتماعي المتماسك يحسن من أدائها ويفيد المجتمع والبيئة، كما إن العائد على الاستثمار بالنسبة للمنظمة المسئولة هو إثراء وتحسين لنوعية الموارد الموجودة في المحيط والتي قد تحتاج إليها الشركة. لأجل ذلك كله من المهم أن تعبر عن التزامها تجاه المجتمع من خلال: توفير فرص العمل، تدريب العاملين، تحسين الخدمة للزبائن والعملاء، الاندماج في الخدمات التطوعية وحملات التوعية، احترام حقوق الإنسان وحماية البيئة. وهذه نفسها هي المبادئ التي تقوم عليها التنمية المستدامة.

وقد سعت العديد من الشركات متعددة الجنسيات لتجسيد مسئوليتها الاجتماعية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، ونذكر فيما يلي بعض الأمثلة عن ذلك (Philippe de Woot, 2005):

تقوم شركة «شل Shell» بالتعاون مع منظمتين من أكبر المنظمات غير الحكومية هما: منظمة «Greenpeace» ومنظمة حقوق الإنسان «Human Rights»، حيث تأخذ بمشورتهما عند اتخاذ قراراتها، سواء تعلق الأمر بسياستها البيئية أو من أجل تحسين شروط احترام حقوق الإنسان في البلدان التي تعمل فيها.

أقامت منظمة «Lafarge» الفرنسية المختصة في مواد البناء شراكة عالمية مع المنظمة العالمية لحماية البيئة «World Wildlife Fund, WWF»، وهو أول اتفاق شراكة تعتمده هذه المنظمة غير الحكومية مع مجموعة صناعية في إطار برنامج «Concervation Partner» الذي تقوم به المنظمة العالمية لحماية البيئة. وتهدف الاتفاقية إلى تحقيق الالتزامات التالية: وضع مؤشرات لقياس الأداء البيئي، الحفاظ على التنوع البيولوجي، إقامة برنامج لتخفيض انبعاث ثاني أكسيد الكربون.

كما قامت شركة «Novo Nordisk» الدانماركية للمواد الصيدلانية بالانضمام للكثير من الاتفاقيات العالمية التي تعني بالتنمية المستدامة وحماية البيئة، مثل: اتفاق التنمية المستدامة، اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي، مبادرة الاتفاق العالمي والتصريح بحقوق الإنسان.

رابعًا- المسئولية الاجتماعية للشركات في مصر

في مصر برز الاهتمام بقضية المسئولية الاجتماعية للشركات والتنمية المستدامة من خلال العديد من الجهات التابعة لوزارة الاستثمار، منها مركز المديرين المصري المعني بقضايا حوكمة الشركات وكذلك المركز المصري لمسئولية الشركات، إلا أنها لم تكن فعّالة بالشكل المطلوب، وذلك لحين انتقال تبعيتها إلى الهيئة العامة للرقابة المالية ومن ثم ظهرت فعاليتها في الآونة الأخيرة.

أ- الدليل المصري لحوكمة الشركات:

تضمن الدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر عن مركز المديرين المصري بالهيئة العامة للرقابة المالية في أغسطس 2016، في مواضع كثيرة منه النص على ضرورة التزام الشركات التي تطبق إطار الحوكمة بالعديد من الضوابط التي تشجع على التنمية المستدامة وتضمن التزام الشركة المستمر بالمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

حيث نص الدليل المصري لحوكمة الشركات في الباب الثاني بعنوان «المحاور الرئيسة لحوكمة الشركات» في المحور الثالث منه تحت عنوان «لجان مجلس الإدارة» على أحقية مجلس إدارة الشركة في تكوين لجان من أعضائه غير التنفيذيين والمستقلين، تُكلف هذه اللجان بموضوعات معينة حسب حاجة وطبيعة عمل الشركة، من ضمنها بعض اللجان التي تعمل على الحفاظ على استدامة الشركة، وهي على النحو التالي:

- **لجنة المسئولية الاجتماعية:** وتقوم برفع توصياتها للمجلس بشأن سبل الالتزام بالمسئولية الاجتماعية تجاه المجتمع والبيئة التي تعمل فيها الشركة، مما يضمن استدامة الشركة على المدى الطويل وزيادة ارتباطها بالمجتمع.
- **لجنة السلامة والصحة المهنية:** تشكل عادَة في الشركات الصناعية، وتكون معنية بمراقبة ومتابعة تنفيذ التوصيات الخاصة بالسلامة والصحة المهنية للعاملين في مصانع الشركة ومواقعها الميدانية.
- **لجنة حماية البيئة:** المسئولة عن السياسات البيئية الواجب اتباعها من قبل الشركة في إطار المحافظة على البيئة.

وفي هذا الإطار، **يرى الباحث** ضرورة تعديل مدى إلزامية تكوين هذه اللجان الخاصة بالمسئولية الاجتماعية وحماية البيئة، من كونها اختيارية لمجلس الإدارة حسب حاجة وطبيعة العمل بالشركة، إلى جعلها من اللجان الأساسية التي يتعين على مجلس الإدارة تشكيلها وبنفس الاشتراطات المنصوص عليها بالنسبة للجان المراجعة وإدارة المخاطر وغيرها، لما لهذه اللجان من أهمية قصوى في تحقيق التنمية المستدامة.

كما تضمن الدليل المصري لحوكمة الشركات في الباب الثالث منه بعنوان «الإفصاح والشفافية» على مجموعة من الأدوات لتحقيق الإفصاح والشفافية منها إصدار الشركة لمجموعة من التقارير منها «تقرير الاستدامة» حيث ينص الدليل سالف الذكر على أن تصدر الشركة تقرير متوازن عن الاستدامة، يشتمل على إنجازات الشركة في المجالات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. ويعرض هذا التقرير قيم ومبادئ الشركة ويوضح العلاقة بين استراتيجيتها والتزاماتها تجاه المجتمع الذي تعمل فيه.

وعلى الشركة أن تراعي عند إعداد هذا التقرير ضمان تحقيق الشفافية والدقة والاكتمال والشمولية والحيادية، وأن تكون بيانات التقرير والأرقام الواردة فيه قابلة للمقارنة، وأن تكون المعلومات الواردة به ملاءمة لاحتياجات أصحاب المصالح، وفي توقيتات منتظمة تسمح بتوفير المعلومات في الوقت المناسب للمستخدمين لمساعدتهم في اتخاذ القرار.

ويحقق الإفصاح عن الاستدامة مجموعة من المنافع تتمثل في دعم سمعة الشركة والتحسين المستمر في الأداء والالتزام بالتشريعات والتعليمات الرقابية في المجالات البيئية والاجتماعية، وكذلك كيفية إدارة مخاطر الشركة، فضلاً عن سبل تحفيز العاملين بها وجذب رؤوس الأموال.

ويجب أن يتضمن تقرير الاستدامة الجوانب الآتية على الأقل: سياسة الحوكمة ورقابة السلوك المهني للعاملين؛ وسياسة الشركة تجاه البيئة التي تعمل فيها وتأثيرها عليها؛ والعلاقات الحكومية والمشاركات السياسية للشركة؛ وسياسة الشركة الخاصة بعلاقات العاملين وحقوق الإنسان وسياسات ضمان عدم التمييز؛ وجودة المنتجات والخدمات المقدمة من الشركة ونظام التعامل مع الشكاوى؛ وضمان استمرارية الأعمال وإدارة المخاطر والأزمات وحماية المعلومات؛ وسياسات مكافحة الغش والفساد؛ وسياسة المسئولية الاجتماعية والبيئية للشركة.

وأخيرا، ينص الدليل المصري لحوكمة الشركات في الباب الرابع منه بعنوان «مواثيق ولوائح وسياسات حوكمة الشركات» على مجموعة من السياسات التي يجب أن تنتهجها الشركة في إطار تطبيقها لمنظومة الحوكمة، لعل من أهمها سياسة المسئولية الاجتماعية والبيئية، حيث يُلزم الشركة بأن تضع سياسة واضحة عن مسئوليتها الاجتماعية والبيئية وعن التزامها المستمر في المساهمة في التنمية الاقتصادية والمجتمعية.

وتحتوي هذه السياسة على الآتي، على سبيل المثال: هدف السياسة؛ وتعريف المسئولية الاجتماعية للشركة؛ وتحديد نطاق عمل الشركة فيما يخص مسئوليتها الاجتماعية؛ ومسئولية الشركة تجاه أصحاب المصالح (العاملين– الموردين– العملاء– المنافسين– إلخ)؛ ومسئولية الشركة تجاه المجتمع؛ ومسئولية الشركة تجاه البيئة؛ والمبادرات التي تشارك فيها الشركة في مجال المسئولية الاجتماعية والبيئية.

ب- المركز المصري لمسئولية الشركات:

إضافة لما تقدم فقد بدأت مصر في الاهتمام بموضوع المسئولية الاجتماعية للشركات بإنشاء الشبكة الوطنية للاتفاق العالمي في مصر في 9 فبراير 2004، ولضمان المزيد من التطوير والتوسع في مجالات المسئولية الاجتماعية للشركات والاتفاق العالمي داخل مصر، قام البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ووزارة الاستثمار بالتعاون مع مركز المديرين المصري بتأسيس «المركز المصري لمسئولية الشركات» عام 2008. وكان الهدف الرئيس لهذا المركز هو بناء قدرات القطاع الخاص ودفعه إلى التأثير إيجابيًا على الموقف التنموي في مصر، من خلال مزيد من العمل على هيكل المسئولية الاجتماعية للشركات.

وتتمثل رؤية المركز في صياغة ممارسات تنافسية في مجال المسئولية الاجتماعية للشركات، تنتج عنها تأثيرات مستدامة على الشركات والمجتمعات وعلى البيئة كلها. وذلك بالإضافة إلى العمل على تشجيع التطوير الفعال للشركات في ضوء الالتزام بالمبادئ العشرة للميثاق العالمي للأمم المتحدة.

ويعد المركز المصري لمسئولية الشركات بمنزلة مركز للمعلومات يقدم كل ما يتعلق بالمسئولية الاجتماعية للشركات في مصر من خلال إدارة المعلومات وتقديمها بصورة مهنية وعلى المستوى المطلوب وزيادة الوعي لدى رجال الأعمال بأهمية مفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات والعمل على تحسين قدراتهم في ضوء الممارسات الجيدة والمسئولة والتي تؤدى إلى وضع استراتيجيات مستدامة للمسئولية الاجتماعية للشركات والمؤثرة بصورة إيجابية على الاستثمارات على المدى الطويل.

ويهدف المركز إلى دعم المشاركة الفعالة للشركات في الأنشطة المسئولة اجتماعيًا؛ وزيادة الوعي بالاستراتيجيات الفعالة للمسئولية الاجتماعية للشركات بين الوحدات الاقتصادية والتجارية؛ ووضع وتطوير أدلة وقواعد إرشادية لتسهيل التنفيذ الفعال لاستراتيجيات المسئولية الاجتماعية للشركات في إطار ممارسات الشركة؛ وتحسين قدرة الشركات والمنظمات الأهلية من خلال إقامة دورات تدريبية معتمدة من جهات عالمية، وزيادة الوعي بالمسئولية الاجتماعية للشركات، عن طريق: إقامة المنتديات وورش العمل والبرامج التدريبية؛ ومساعدة الشركات على الالتزام بمعايير العمل والبيئة، ومن خلال تعزيز الشفافية والمصداقية؛ وتقديم نماذج وأمثلة لأفضل ممارسات المسئولية الاجتماعية للشركات، وتقديم الدعم لمختلف قطاعات الأعمال؛ وكذلك تشجيع ودعم وتمكين إطار العمل للشبكة المحلية للاتفاق العالمي للأمم المتحدة.

ويعد الاتفاق العالمي للأمم المتحدة The Global Compact الذي قامت على أساسه فكرة إنشاء المركز المصري لمسئولية الشركات بمنزلة مبادرة تطوعية للترويج للتنمية المستدامة ومواطنة الشركات، ويتضمن مجموعة من القيم المبنية على مبادئ مقبولة عالميًا، ومجموعة من الشبكات وأصحاب المصالح الآخرين، كما يعد بمنزلة منتدى للتعلم وتبادل الخبرات.

كما لا يعد الاتفاق ملزمًا قانونيًا، ولا وسيلة لرصد سلوكيات الشركات وفرض الالتزام بالنظم، كما لا يعتبر نظام إداري أو ميثاق شرف أو هيئة تنظيمية.

ويشجع الاتفاق العالمي للأمم المتحدة الشركات على أن تؤيد وتسن مجموعة من القيم الأساسية في مجالات حقوق الإنسان والمعايير الخاصة بالعمل، والبيئة، ومكافحة الفساد؛ وذلك من خلال المبادئ العشرة للاتفاق، وهي:

1- يتعين على المؤسسات التجارية دعم حماية حقوق الإنسان المعلنة دوليًا واحترامها.
2- يتعين عليها التأكد من أنها ليست ضالعة في انتهاكات حقوق الإنسان.
3- يتعين على المؤسسات التجارية احترام حرية تكوين الجمعيات والاعتراف الفعال بحقها في المفاوضة الجماعية.
4- يتعين القضاء على جميع أشكال السخرة والعمل الجبري.
5- يتعين عليها الإلغاء الفعلي لعمل الأطفال.
6- يتعين عليها القضاء على التمييز في مجال التوظيف والمهن.
7- يتعين على المؤسسات التجارية التشجيع على اتباع نهج احترازي إزاء التحديات.
8- يتعين عليها الاضطلاع بمبادرات لتوسيع نطاق المسئولية عن البيئة.
9- يتعين عليها التشجيع على تطوير التكنولوجيات غير الضارة بالبيئة ونشرها.
10- يتعين على المؤسسات التجارية مكافحة الفساد بكل أشكاله، بما في ذلك الابتزاز والرشوة.

ج- **المؤشر المصري للمسئولية الاجتماعية للشركات:**

في هذا الإطار، قام مركز المديرين المصري، والمركز المصري لمسئولية الشركات، ومؤسسة «ستاندارد أند بورز» وكريسيل، وبالتعاون مع البورصة المصرية بإعداد المؤشر الخاص بالبيئة والمسئولية الاجتماعية والحوكمة. ويعتبر هذا المؤشر – الذي تم تدشينه في 22 مارس 2010 - الأول من نوعه في المنطقة العربية والثاني على مستوي العالم، حيث تم تدشين المؤشر الأول في الهند في يناير 2008.

ففي فبراير عام 2009 قام مركز المديرين المصري باستقبال فريق من «ستاندرد أند بورز» لتدريب مجموعة العمل الخاصة بالمؤشر المصري، والتي كانت مكونة من أعضاء من مركز المديرين المصري، والمركز المصري لمسئولية الشركات، والبورصة المصرية، وشركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي. وقد بدأت المجموعة في جمع المعلومات الخاصة بالشركات محل التقييم.[1]

ويقيس المؤشر- الذي تم تسميته المؤشر المصري لمسئولية الشركات - حجم المعلومات التي تتيحها الشركات بصورة طوعية عن ممارساتها فيما يخص الحوكمة والبيئة والعاملين والمسئولية الاجتماعية، وكذلك حجم السوق والسيولة، ويتم تقييم الشركات المقيدة في مؤشر EGX 100 بصورة سنوية حتى يتسنى اختيار أفضل ثلاثين شركة لتحظى بالترتيب الذي تستحقه في المؤشر.

وهناك مرحلتان لتقييم أداء الشركة، تركز المرحلة الأولى على البيئة والعاملين والمسئولية الاجتماعية، وأما المرحلة الثانية فتركز على إطار حوكمة الشركات.

وقد شملت **المرحلة الأولى** تقييم الشركات على أساس ما تقوم بالإفصاح عنه من معلومات إلى للجمهور من خلال التقارير السنوية، والموقع الإلكتروني للشركة أو ما ترسله من معلومات إلى البورصة المصرية في المجالات الرئيسة التالية:

- **هيكل الملكية وحقوق المساهمين مثل:** (الإفصاح عن عدد الأسهم؛ ومحتويات دليل حوكمة الشركات).
- **معلومات مالية وتشغيلية مثل:** (السياسة المحاسبية للشركة؛ والبيانات المالية السنوية؛ وهيكل الإيرادات والملكية).
- **معلومات عن مجلس الإدارة والإدارة العليا مثل:** (قائمة بأسماء أعضاء اللجان؛ وسجل حضور اجتماعات المجلس).
- **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد مثل:** (السياسات والإجراءات الخاصة بالبلاغات والرشوة والفساد).
- **أخلاقيات العمل والمسئولية الاجتماعية مثل:** (نشر تقارير المسئولية الاجتماعية للشركات؛ والأداء الاجتماعي والبيئي).
- **حماية البيئة مثل:** (انبعاث الغازات الدفيئة؛ ووضع أهداف محددة لخفض انبعاثات الغاز؛ والكميات المستخدمة من المياه).
- **حقوق العاملين مثل:** (برامج التطوير الوظيفي؛ وسياسات الرعاية الصحية؛ والإضرابات وعدد العاملين من الجنسين).
- **المجتمع مثل:** (وجود سياسة واضحة فيما يتعلق بالاستثمار في المجتمع؛ والمشاركة المجتمعية ومبادرات تنمية المجتمع المحلي).
- **العملاء والمنتج مثل:** (دراسات تقييم رضا العملاء؛ إجراءات التمسك بالقوانين؛ وآليات معالجة شكاوى ومقترحات العملاء).

أما **المرحلة الثانية** فتتضمن تقييم الممارسات الفعلية للشركة عن طريق التحقق من الأخبار المتاحة بوسائل الإعلام المختلفة الموثوق بها والمجلات المتخصصة وتقارير المسئولية الاجتماعية للشركات. وأيضًا من خلال الاتصال بالجهات الحكومية والمنظمات غير الحكومية لمعرفة ما إذا كان هناك أي مخالفات تقوم بها الشركة أو لا.

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أنه تم تشكيل لجنة للتنمية المستدامة في مصر تتعاون مع جميع الأطراف الأخرى المعنية من أجل وضع استراتيجية مشتركة لعملية التنمية المستدامة. وعلى المستوى الوطني تقوم الوكالة المصرية للشئون البيئية (EEAA) بمتابعة وتنسيق المسائل المتعلقة بالبيئة مع الوزارات المعنية، بهدف ضمان التنمية المستدامة. وسوف يقوم كل من برنامج الإعلام والمتابعة في مجال البيئة(EIMP) ومشروع نظام الإعلام البيئي اللذين هما قيد الإنجاز حاليا،

(1) انظر: http://www.eiod.org/uploads/documents/Ranking_Ar.pdf

بمساعدة صانعي القرار في وضع وتطبيق السياسات والقوانين والبرامج في ميدان البيئة. وقد تم الإعداد لمشروع وطني يهدف إلى تحديد الأدوار المنوطة بمختلف الوكالات الحكومية في إطار قمة الأرض بهدف تجنب تداخل المسئوليات.

الخاتمة

تناولنا في هذا البحث دراسة أثر تطبيق المسئولية الاجتماعية للشركات في الوحدات الاقتصادية على تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال دراسة مفهوم التنمية المستدامة وأهميتها وأهدافها وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئة، ثم أوضحنا أهمية تطبيق حوكمة الشركات كأحد وسائل تحقيق التنمية المستدامة من خلال إلقاء الضوء على مفهوم حوكمة الشركات وأهميتها بالنسبة للوحدة الاقتصادية والمجتمع والاقتصاد الوطني، وأخيرا تناولنا أثر تطبيق مفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات - كأحد ركائز حوكمة الشركات – على تحقيق التنمية المستدامة في مصر مع بيان العلاقة الوثيقة بها.

نتائج البحث

من خلال هذه الدراسة يمكن الوصول إلى مجموعة من النتائج وذلك على النحو التالي:

- لقي مفهوم التنمية المستدامة قبولاً دوليًا واسعًا منذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي، وتعددت تعريفاتها، كما توجد أسس ومؤشرات عديدة للتنمية المستدامة، ويتطلب تحقيقها وجود إرادة سياسية للدول وكذلك استعداد لدى الأفراد والمجتمعات ومنظمات الأعمال لتحقيقها، فالتنمية المستدامة عملية مجتمعية يجب أن تساهم فيها كل الفئات والقطاعات بشكل متكامل.
- تبنّي فلسفة التنمية المستدامة يعني أننا مطالبون سكانًا ومنظمات أعمال وصنّاع قرار بتغيير طرق تعاملنا مع الأشياء في بيئاتنا والسير في ثلاثة اتجاهات رئيسة هي: المحافظة على البيئة، تحقيق نمو اقتصادي معقول، تحقيق العدالة الاجتماعية، وأن السير في هذه الاتجاهات بشكل متوازٍ ومتوازن وعقلاني سيقودنا إلى تحسين مستويات معيشتنا وضمان حياة جيدة لنا وللأجيال القادمة.
- تطبيق التنمية المستدامة يتطلب قيام الهيئات الرسمية والمحلية بتطوير أساليب إدارة رشيدة متكاملة يتم بواسطتها التعامل مع المجتمع على أنه نظام متكامل ويشتمل على مجموعة من النظم الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية التي تؤثر وتتأثر ببعضها بعضًا بشكل مستمر، وبالتالي تتطلب ديناميكية هذه النظم عمليات ضبط وتوجيه وحوكمة مستمرة للحد من السلبيات وتعظيم الإيجابيات، وهذا هو دور التنمية المستديمة التي تعتمد بشكل كبير ومباشر على مشاركة الشركات ومنظمات الأعمال في كل أنشطتها وفي مختلف مراحلها من منطلق أن أصحاب المشكلة هم الأكثر معرفة بها وأقدرهم على وضع الحلول المناسبة لمعالجتها.
- الرؤية الحديثة لحوكمة الشركات من منظور الاهتمام بأصحاب المصالح المرتبطة بالشركة، وهو ما نتج عنه مفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات، تذهب إلى أن الشركات عليها التزام اجتماعي بالعمل على نحو مسئول أخلاقيًا واجتماعيًا وبيئيًا بالشكل الذي يعمل على تحسين سمعة الشركة وفتح الأبواب إلى مجتمعات جديدة ومبيعات إضافية.
- المسئولية الاجتماعية للشركات تعتبر مسألة مبادئ ومسئولية أخلاقية؛ فمن أهم الأسباب التي أدت إلى فساد الشركات في العالم وفي مصر على وجه الخصوص عدم التزامها بالمسئوليات البيئية والاجتماعية، إذ إن الشركة تتطور وتنمو لصالح المجتمع الذي تعيش فيه وتستخدم موارده المادية والبشرية، لذا فهي مسئولة تجاهه على الصعيد الاجتماعي والبيئي، وهذه المسئولية تحقق لها العديد من المزايا والمنافع ومنها: التقارب بين الشركة والجمهور، وزيادة ثقة المساهمين في الشركة، والحفاظ على البيئة، وتحسين سمعة الشركة، وبالتالي تحسين الأداء المالي للشركة، مما يساعد في النهاية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

توصيات البحث

إن أهم ما يمكن الخروج به من حصاد النتائج سالفة الذكر هو أهمية تفعيل المسئولية الاجتماعية للشركات في مصر لما له من آثار إيجابية على النمو الاقتصادي للشركة وتحقيق التنمية المستدامة بشكل عام وفي مصر بشكل خاص.

وللوصول إلى ذلك نوصي بالآتي:

- اضطلاع الشركات المصرية أو التي تعمل في مصر بمسئولياتها تجاه المجتمع والبيئة التي تعمل بها في سبيل تحقيق التنمية المستدامة في مصر، وذلك من خلال الالتزام بالسياسات التالية:

أ- **مسئولية الشركات على المستوى الاقتصادي:**

- تركيز الشركات على الصناعات التصديرية والصناعات التعدينية والثقيلة في مصر.
- تعزيز ثقافة الاقتصاد الأخضر وتطبيق المعايير البيئية الخاصة باستغلال الطاقة.
- دعم الدولة المصرية في تعزيز الابتكار في مجال الطاقة الجديدة والمتجددة.
- ترشيد استخدام المياه ودعم الدولة في تنمية الموارد المائية وتحسين نوعية المياه.
- غرس ثقافة الابتكار داخل بيئة العمل ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر.
- زيادة نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل بالشركات المصرية.
- دعم الدولة المصرية في المشروعات القومية ومشروعات البنية الأساسية.

ب- **مسئولية الشركات على المستوى الاجتماعي:**

- المساهمة في رفع كفاءة منظومة الحماية الاجتماعية والدعم في مصر.
- دعم الدولة المصرية في تطوير الخدمات الصحية والتغطية الصحية الشاملة.
- المساهمة في تطوير إدارة الموارد البشرية في قطاع الصحة في مصر.
- المساهمة في تطوير التعليم قبل الجامعي ودعم المتفوقين والموهوبين وغير القادرين.
- دعم التعليم الفني وتحسين جودة المنشآت والتجهيزات (المعامل والورش).
- التعاون مع مراكز البحوث بمؤسسات التعليم العالي المصرية ودعمها وتطويرها.
- دعم الأنشطة الثقافية وتطوير المناطق الأثرية والتراثية في مصر.

ج- **مسئولية الشركات على المستوى البيئي:**

- زيادة درجة الوعي بأهمية الحفاظ على البيئة المصرية والموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي.
- دعم جهود الحد من تلوث الهواء والماء ومكافحة التغيرات المناخية في مصر.
- تفعيل منظومة إدارة المخلفات الصلبة، وآليات التخلص من المخلفات الخطرة.
- استخدام الشركات المصرية للبدائل والتكنولوجيا الحديثة لترشيد استخدام الموارد الطبيعية وحمايتها.
- دعم الدولة المصرية في تنفيذ خطط التنمية العمرانية وإنشاء مشروعات بمناطق التنمية الجديدة.
- المساهمة في تطوير العشوائيات والمناطق غير الآمنة في مصر وتنميتها.

وفي مصر برز الاهتمام بقضية المسئولية الاجتماعية للشركات والتنمية المستدامة من خلال العديد من الجهات التابعة لوزارة الاستثمار، منها مركز المديرين المصري المعني بقضايا حوكمة الشركات وكذلك المركز المصري لمسئولية الشركات، إلا أنها لم تكن فعّالة بالشكل المطلوب، وذلك لحين انتقال تبعيتها إلى الهيئة العامة للرقابة المالية ومن ثم ظهرت فعاليتها في الآونة الأخيرة.

لذلك نرى ضرورة تفعيل دور هذه المؤسسات من خلال دور لجان مجل الإدارة بمنظمات الأعمال المختلفة مثل لجنة المسئولية الاجتماعية ولجنة السلامة والصحة المهنية ولجنة حماية البيئة وغيرها، والنظر في إمكانية إلزام الشركات بتكوين هذه اللجان ضمن هياكلها، إضافة إلى إصدار «تقرير الاستدامة» الذي يجب على كل مجلس إدارة إخراجه متضمنًا إنجازات الشركة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وأخيرا ضرورة وجود سياسة واضحة للشركة عن مسئوليتها الاجتماعية والبيئية وعن التزامها المستمر في المساهمة في التنمية الاقتصادية والمجتمعية.

المراجع

أولاً - مراجع باللغة العربية

- إبراهيم سليمان مهنا، «التحضر وهيمنة المدن الرئيسة في الدول العربية: أبعاد وآثار في التنمية المستدامة»، دراسات اقتصادية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 44، 2000.
- ابن منظور، لسان العرب، دار صادرة بيروت، 1972.
- أحمد فرغلي حسن، البيئة والتنمية المستدامة، جامعة القاهرة، القاهرة، 2007.
- أمارتيا صن، ترجمة شوقي جلال، «التنمية حريّة»، عالم المعرفة، مطابع السياسة، الكويت، 2004.
- أمين السيد أحمد لطفي، مستقبل المراجعة في القرن الواحد والعشرين، قراءة وتطلعات، دار النهضة، القاهرة 2002.
- رمزي زكي، المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة، سلسلة عالم المعرفة، عدد 84، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1984.
- ريمون حداد، «نظرية التنمية المستدامة»، برنامج دعم الأبحاث في الجامعة اللبنانية، بيروت، 2006.
- جون سوليفان، خلق بيئة مستدامة لحوكمة الشركات، أحد مطبوعات البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2006.
- خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، مصر، 2007.
- طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات والأزمة المالية العالمية، الدار الجامعية، 2009.
- عبيد سعد المطيري، كيف يمكن تفعيل مفهوم حوكمة الشركات في الشركات السعودية، مجلة المحاسبة، الجمعية السعودية المحاسبية، العدد 35، الرياض، 2002.
- عثمان غنيم، مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي، عمان، دار صفاء، 1999.
- عربي محمد موسى عريقات، مبادئ التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الفكر للنشر والتوزيع، ط1، 1992.
- عوض الحداد، الأوجه المكانية للتنمية الإقليمية، دار الأندلس، الإسكندرية، 1993.
- فادو بلاس موسشيت، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الطبعة الأولى، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2000.
- ف. دوجلاس موسشيت، «مبادئ التنمية المستدامة»، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة،2000.
- فريد كورتل، حوكمة الشركات: منهج القادة والمدراء لتحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة كسكيدة، الجزائر، 2007.
- محمد عبد العزيز عجايمية، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999.
- محمد عبد الفتاح القصاص، حين تنفصل التنمية عن العدالة الاجتماعية، مجلة بدائل، العدد الثامن، صيف 2007.
- محمد عبد القادر، «مفهوم التنمية الاقتصادية»، الأهرام، القاهرة، 1999.
- محمد عربي، مشروعات التنمية المستدامة في العالم العربي في ضل تحديات العولمة،رسالة دكتورا،كلية العلوم السياسية والإعلام، فرع تنظيمات سياسية وإدارية، 2003.
- محمد عيد بلبع، حوكمة الشركات ودورها في مواجهة الاختلالات الإدارية والمالية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية – جامعة الدول العربية، 2016.

- محمد مصطفى، تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية وتقنيات الاستشعارعن بعد في التنمية المتواصلة – دراسة حالة إقليم القاهرة الكبرى، ورقة عمل مقدمة لورشة عمل تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية في التخطيط والتنمية المستدامة القاهرة، 13- 2001/2/15.
- مقدم وهيبة، تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسئولية الاجتماعية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة وهران، الجزائر، 2014.
- نادية حمدي صالح، الإدارة البيئية: المبادئ والممارسات، الطبعة الأولى، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2003.
- نعمة عباس الخفاجي وطاهر محسن الغالبي، قراءات في الفكر الإداري المعاصر، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

الوثائق والتقارير:

- تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب إفريقيا، نيويورك، 2002.
- تقرير اللجنة العالمية للتنمية والبيئة، مستقبلنا المشترك، الأمم المتحدة، نيويورك، 1987.
- تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، الدانمرك، 6 -12 آذار 1995.
- التقرير السنوي للأمين العام عن أعمال منظمة الأمم المتحدة 2001، الأمم المتحدة، نيويورك، 2001.
- تقرير التنمية البشرية لعام 2003، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، 2003.
- تقرير أمين عام الأمم المتحدة عن أعمال المنظّمة 2003، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003.
- تقرير منظّمة الصحة العالمية، العمل معًا من أجل الصحة، جنيف، 2006.
- خطة عمل البنك الدولي 2015، البنك الدولي إدارة التنمية الاجتماعية، واشنطن، 2005.
- تقرير منظمة الصحة العالمية، جنيف، 2002.
- تقرير الصندوق العالمي لحماية الطبيعة WWF، 24 تشرين الأول 2006.
- حوكمة الشركات في الأسواق الناشئة، دراسة صادرة عن مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2008.
- خصخصة الشركات المملوكة للدولة، دراسة صادرة عن مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2003.
- حوكمة الشركات والمسئولية الاجتماعية للشركات، أحد إصدارات المركز المصري لمسئولية الشركات التابع لوزارة الاستثمار. بدون تاريخ.
- دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية، الصادر عن مركز المديرين المصري – وزارة الاستثمار، أكتوبر 2005 والمعدل في فبراير 2011.
- دور الحكومات في المسئولية الاجتماعية للشركات، أحد إصدارات المركز المصري لمسئولية الشركات التابع لوزارة الاستثمار. بدون تاريخ.
- المنظمة العربية للتنمية الإدارية، التنمية المستدامة والإدارة المجتمعية، أوراق عمل المؤتمر العربي الرابع للإدارة البيئية، المنامة، البحرين، 2003.

ثانيًا - مراجع باللغة الأجنبية

- A.Mitchell & P.Sikka, Taming the Corporations, Association for the Accountancy & Business Affairs, Essex, 2005.
- Bob Stein, Effective Governance: are we there yet2 Cross Current, the magazine of financial executives, Issue No. 17, Spring 2004, Ernst & Young. www.ey.com

- Brown Lester Russell, Eco-Economie - une autre Economie est possible, Seuil, Paris, 2003.
- Burgnmeir Beat, Economie du developpement durable, Bruxelles, Paris, Debock, 2004.
- Catherine Turner, Corporate Governance «a practical guide for accountants», Elsevier 2009.
- Cecile Renouard, La responsabilite ethique des multinationals, presses universitaires de France, 1ere edition, France, 2007.
- Charles Albert Michalet, Qu'est-ce que la Mondialisation, Edition La Découverte, Paris, 2002.
- Christophe Aguiton, Le Monde nous appartien, Plon, Paris, 2001.
- Christine A. Mallin, Corporate Governance, Oxford University Press, 2007.
- D. Nohlen and F. Nuscheler, Handbuch der Dritten Welt, Hoffmann and Campe, Hamburg, 1982.
- Dennis Church, Building Sustainable Communities: An opportunity and A vision for a future that works, EcoIQ Web site, 2/12/98.
- Donald Nordberg, Corporate Governance «principles and issues», Sage, 2011.
- Don Geis and Tammy Kutzmark, Developing Sustainable communities - The future is Now, Center of Excellence for Sustainable Development Web, 2/12/1998.
- Ibrahim Akoum, Governance and Globalization: an economic & financial approach, Union of Arab Banks, Beirut, Lebanon, 2004.
- J. Kozlowski and G.Hill, Towards Planning for Sustainable Development, A Guide for the Ultimate Environmental Threshold (UET) Method, Ashgate publications, Sydney, 1998.
- Jill Solomon, Corporate Governance and Accountability, 3rd edition, Wiley 2010.
- Milton Friedman, The Social Responsibility of Business is to Increase its Profits, The New York Times Magazine, (1970, Sep. 13).
- Patrick D'Humieres et Alain Chauveau, Les Pionniers de l'enreprise Responsible, edition d'organisation, France, 2000.
- Philippe de Woot, Responsabilite Sociale de L'entreprise «Faut-il Enchainer Promethee», editions economica, Paris, France, 2005.
- Samah Musa, Book Reviews – population and Development, International Journal of Population Geography, vol.3, 281-284, 1997.
- Sara Schley and Joe Laur, The Sustainability Challenge, Pegasus Communications, Inc, Cambridge, 1997.
- Sir Adrian Cadbury, Corporate Governance and Chairmanship, a Personal View, Oxford, 2002.

Corporate Social Responsibility And its Role in Achieving Sustainable Development in Egypt

Dr. Mohamed Eid Balbaa

PhD. In Economics & Public Finance

Arab Republic of Egypt

ABSTRACT

Sustainable development is based on employment creation, education, poverty alleviation and rational environmental management. While all governments, civil society organizations and the academic community should take part in this effort, companies have a critical role to play in contributing to the advancement of communities working in, and can play this role through CSR initiatives that are in line with national development goals.

Achieving sustainable development in Egypt is the cornerstone for achieving long-term prosperity and long-term stability. As a viable national entity, companies should participate in sustainable development and contribute to the improvement of their societies and therefore need to align themselves with these national goals of sustainable development, using the powerful CSR tool to help achieve these goals.

There is no doubt that there is a close relationship between corporate social responsibility and the concept of corporate governance as one of its most important pillars on the one hand and sustainable development on the other. Just as good corporate governance enhances the prospects for sustainable development in countries as a way to help leaders and managers achieve sustainable development. Following corporate governance principles will create the necessary precautions against corruption and mismanagement, while promoting transparency in economic life and combating institutional resistance to reform. The strength of economic sustainability and associated institutional reforms , Which will provide the necessary basis for improving the governance situation in the public and private sectors through the application of corporate social responsibility in light of the environment and social justice and create opportunities for future generations.

In this research, we attempt to shed light on CSR and the importance of applying its mechanisms to companies in Egypt through awareness of the need to take into consideration ethical, social and environmental values as well as commercial profitability in order to reach a sustainable institution and thus a sustainable economy.

Keywords: sustainable development, corporate social responsibility, good governance, corporate governance.